جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المستفيدين

إعداد الطالب
مهند محمود عطاالله القطامين

إشراف
الدكتور سعود الطيب

رســــــــــالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي الاقتصــــــــاد / قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2013

الإهداء

إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما ومنحهما الصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية رفيقة دربي التي عانت معي طيلة فترة دراستي

إلى فلذات كبدي "يامن ميلاد بسنت" الشموع المضيئة في حياتي

إلى صديقي إبراهيم الفصول الذي أكن له كل احترام وتقدير

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

مهند محمود القطامين

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور سعود الطيب، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان له الأثر الكبير في توجيهي مبدياً نصائحه وإرشاداته القيمة التي أغنت البحث، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور نضال الحوامدة، والأستاذ الدكتور بشير الزعبي، والدكتور إبراهيم الهوارين، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والذين سيكون لملاحظاتهم دوراً كبيراً في إثراءها.

مهند محمود القطامين

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة

مهند محمود القطامين

جامعة مؤتة، 2013

هدفت الدراسة الحالية إلى إظهار أثر صندوق التنمية والتشغيل على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في محافظة الطفيلة، وتحقيقاً لهذا الهدف قام الباحث بإعداد أداة الدراسة و جرى التحقق من صدقها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين.

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، والتي تكونت من (61) مستفيداً ومستفيدة من صندوق التنمية والتشغيل، وبعد تطبيق الدراسة وتحليل البيانات واستخراج النتائج خلصت الدراسة إلى أن صندوق التنمية والتشغيل يساهم في تنمية محافظة الطفيلة حيث أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وزيادة الدخل لصالح المستفيدين من الصندوق، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في المستوى التعليمي للأسر، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في استمرارية المشروع وفي زيادة رأسمالها، وعدد القوى البشرية العاملة فيها، وأخيراً عدم وجود فروق في مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تعزى لمتغير الجنس، وفي ضوء هذه النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات المناسبة.

Abstract

The degree of the contribution of the Development and Employment Fund in the development of the governorate of Al.Tafila

Muhannad Mahmoud Al.Qatameen,
Mu'tah University, 2013

This study aimed at Exnlereny the impact of Development and Employment Fund on the standard of living of the poor classes in the governorate of Al.Tafila. In order to achieve this goal, the researcher prepared a study tool and verified its reliability by showing it to a group of experienced arbitrators, the researcher also verified the validity of the tool through the use of Cronbach's alpha equation.

The study sample was selected randomly, it consisted of (61) male and female beneficiaries of the Development and Employment Fund . After applying the study , analyzing the data and finding out the results , the study concluded that the Development and Employment Fund contributes to the development in the governorate of Al.Tafila in an acceptable and reasonable way , and that there is a statistically significant positive relationship between the degree of the contribution of the Development and Employment Fund and the increase in income . There is a statistically significant impact between the contribution of the Development and Employment Fund in the educational level of the families. There is also a statistically significant impact between the contribution of the Development and Employment Fund in the continuity of the project , increasing the capital of the project, and the number of manpower in the project . Finally there were no differences in the degree of the contribution of the Development and Employment Fund in the development of the governorate of Al.Tafila from the viewpoint of borrowers attributed to the variable of sex . In the light of these results the study concluded a number of appropriate recommendations.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تقدمها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكن بوجود تفاوت في حجم الظاهرة بين دولة وأخرى كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات يختلف باختلاف هذه الدول. ويشير المفهوم العام إلى ظاهرة الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المادية منها وغير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل بحيث لا يتمكن الشخص في القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن) ويسمى عندئذ الفقر المطلق، أو في حالة تدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع ويسمى (فقر نسبي) فيما الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة يسمى الفقر المدقع (جودة والسعدي، 2007).

من هنا فإن ظاهرة الفقر كما يشير (أحمد، 2000) تأخذ أبعاداً عديدة يمكن التطرق إلى بعدين أساسيين هما فقر الدخل وهو عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة المناسب اجتماعياً، والبعد الآخر هو فقر القدرة أي تدني مستوى قدرات الفرد إلى حد يمنعه من المشاركة في العملية التنموية.

ويعتبر صندوق التنمية والتشغيل من المنظمات التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة في المحافظات الأردنية ورفع مستوى معيشة المواطنين فيها وذلك من خلال التركيز على تحقيق عدة أهداف من أهمها (الخولي، 2000):

1. تمكين المجتمعات المحلية، ورفع قدراتهم، وإكسابهم مهارات تؤهلهم للمشاركة بفعالية في العملية التنموية من خلال دعم وتمويل وتوجيه أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات الأردنية.
2. إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن المحافظات، تسهم في توفير المعلومات اللازمة لجذب الاستثمارات إلى المحافظات واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، والمساهمة في خلق فرص عمل تقلل من مستويات البطالة والفقر.
3. تمويل ودعم وتنفيذ، أو المشاركة في تنفيذ، المشاريع المدرة للدخل والتي تسهم في مكافحة الفقر والبطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية.
4. دعم تصميم وتنفيذ المشاريع الزراعية، والبيئية، والسياحية، وتأهيل المراعي، والحصاد المائي والتي تهدف بمجملها إلى الحفاظ على بيئة البادية الأردنية ومواردها الطبيعية، وتعمل على خلق بؤر تنموية في مناطق البادية تسهم في مكافحة الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية.
5. إقامة شراكات على المستويين الوطني والدولي للاستفادة من الخبرات العالمية، واستقطاب التمويل والمنح لإقامة وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة التنموية في البادية الأردنية.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في تركيز معظم المؤسسات العاملة في مجال التمويل التنموي متناهي الصغر على قياس الأداء المالي وتحقيق نسب استدامة مالية عالية بغض النظر عن قياس الأداء الاجتماعي مع أن الهدف الأساسي من عمل تلك المؤسسات هو الخروج بالمستفيدين من دائرة الفقر.

وعلى ذلك تدرس هذه الدراسة ما إذا كان لصندوق التنمية والتشغيل أثر على مستوى معيشة الفقراء أم لا؟ لذا تتمثل مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي، هو:

هل لصندوق التنمية والتشغيل أثر على مستوى معيشة المستفيدين من أبناء محافظة الطفيلة من خدمات الصندوق؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي ثلاثة أسئلة، نذكرها فيما يلي:

السؤال الأول: ما مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين؟

السؤال الثاني: هل لصندوق التنمية والتشغيل أثر على مستوى معيشة المستفيدين من أبناء محافظة الطفيلة من خدمات الصندوق؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على زيادة دخل أبناء محافظة الطفيلة؟
2. هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على المستوى التعليمي للأسر في محافظة الطفيلة؟
3. هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على استمرارية عمل المشاريع؟
4. هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على زيادة رأس مال المشروع؟
5. هل يسهم تمويل المشروعات في القضاء على أو الحد من البطالة؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق فردية في تصورات المقترضين لمدى مساهمة الصندوق يعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ودوره في تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في محافظة الطفيلة.

إن ظهور أثر إيجابي على مستوى معيشة الفئة المستفيدة من خدمات صندوق التنمية والتشغيل سوف يدعم المؤسسات العاملة في هذه الصناعة وأغلبها منظمات غير حكومية لأن الهدف الرئيسي من وراء عمل هذه المؤسسات هو هدف اجتماعي وتنموي، كما وأنه سوف يلفت أنظار الحكومات إلى أهمية وضرورة دعم هذه الصناعة.

4.1 أهمية الدراسة

إن الخدمات التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل هي حديثة نسبياً حيث جاء إنشاء صندوق التنمية والتشغيل لتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق برامج

التصحيح الاقتصادي،فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتأسيس صندوق التنمية والتشغيل بتاريخ 1989/11/18م حيث انطلق بعدها في شباط 1991م بممارسة النشاطات الإقراضية كمؤسسة حكومية تعنى بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تستهدف الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل.

ومن أهم الأهداف المؤسسية لصندوق التنمية والتشغيل

1. المساهمة الفاعلة في الجهود الوطنية لمكافحة الفقر والحد من البطالة.
2. المساهمة في برامج تنمية المجتمعات المحلية وتوطيد متطلبات التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.
3. توفير التمويل اللازم للأفراد والأسر والجماعات وتمكينهم من إنشاء وتطوير مشاريعهم الإنتاجية المدرة للدخل.
4. الشراكة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومع مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في التأهيل وإعادة التأهيل للاحتراف المهني المفضي إلى تحسين الأداء وتعزيز الإنتاجية.
5. تطوير أساليب العمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

أهمية الدراسة بالنسبة للمؤسسات العاملة في العمل على تمويل المشاريع : إن مؤسسات تمويل المشاريع هي في الأصل مؤسسات غير هادفة للربح أساسها العمل الاجتماعي والتنموي، ولكنها في سبيل توسيع قاعدة حصولها على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات، وتحقيق استدامة واستقلال مالي، والتوسع، إن معرفة أثر خدمات صندوق التنمية والتشغيل على مستوى معيشة أبناء محافظة الطفيلة المستفيدين من خدمات الصندوق سوف يدعم ويؤكد من جهة على أهمية وجود تلك المؤسسات إلى تحديد أسعار فائدة مناسبة لا تثقل كاهل المستفيدين من خدمات الصندوق.

أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع : محاولة لفت أنظار مؤسسات تمويل المشاريع والعمل على دعم البؤر التي تعاني من نسبة عالية من الفقر والبطالة في مجتمعها.

5.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخدمات صندوق التنمية والتشغيل وزيادة دخل أبناء محافظة الطفيلة من وجهة نظر المستفيدين.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخدمات صندوق التنمية والتشغيل والمستوى التعليمي للأسر في محافظة الطفيلة من وجهة نظر المستفيدين.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخدمات صندوق التنمية والتشغيل وإدامة المشاريع في محافظة الطفيلة من وجهة نظر المستفيدين.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخدمات صندوق التنمية والتشغيل على الحد من ظاهرة الفقر والبطالة في محافظة الطفيلة من وجهة نظر المستفيدين.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الخدمات صندوق التنمية والتشغيل على زيادة رأس المشاريع المسحوبة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل من وجهة نظر المستفيدين.

الفرضية السادسة: لا يوجد فروق في مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تعزى لمتغير الجنس.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

صندوق التنمية والتشغيل

نشأته وأهدافه

تأسيس صندوق التنمية والتشغيل عام 1989، وباشر عملياته الإقراضية عام 1991 كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري تعني بتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، ويتولى إدارة شؤون الصندوق بموجب أحكام المادة 7/أ) من قانونه مجلس إدارة يترأسه دولة رئيس الوزراء .

ويعتمد الصندوق على مبدأ التشغيل الذاتي واستثمار فدارت الأفراد المستهدفين وتطوير مهاراتهم التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل، أو البدء في استحداث وإدارة مشاريعهم الخاصة في العديد من المجالات الاقتصادية والمهنية .

وساهم الصندوق بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير التمويل والتوعية، والتدريب للفائت المستهدفة من الفقراء وذوي الدخل المتدني والباحثين عن العمل، من المؤهلين علمياً بحرفة أو مهنة أو لديهم قدرات في مجال معين ولا يملكون رأس مال كاف أو ينقصهم التأهيل الفني والإداري فقامة مشاريع اقتصادية مجدية، صغيرة أو متوسطة الحجم، وذلك لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشاريع وخلق فرص عمل مستدامة مكثفة للعاملة، وتوفير الإمكانيات للكسب الحر وعدم التهافت على الوظائف وخاصة الحكومية منها، أو بقائها معطلة معتمدة على مؤسسات العون الاجتماعي .

اعتمد الصندوق عدة برامج تطويرية لاستيعاب الزيادة في أعداد المتقدمين لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، واعتماده على ذاته للمحافظة على الاستدامة التشغيلية والمالية، حيث كانت في نهاية عام 1992 قيمة التمويل 3.8 مليون دينار، وعدد المشاريع (833) مشروعاً وفرت (2356) فرصة عمل، بينما بلغت قيمة التمويل التراكمي في نهاية عام 2010 ما

مقداره (193.1) ملون دينار، وعدد المشاريع (52.433) مشروعاً وفرت ما مجموعه (65.045) فرصة عمل، كما هو مبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

إجمالي عمليات الإقراض المباشر وغير المباشر للصندوق (1991-2010)*

السنة	المبلغ المصروف	النسبة %	عدد المشاريع	النسبة %	فرص العمل	النسبة %
91-1992	3.834.712	%3	833	%2	2.356	%4
1993	2.806.228	%2	477	%1	1.201	%2
1994	3.087.419	%2	803	%2	1.361	%2
1995	3.840.476	%3	781	%1	1.486	%2
1996	4.849.302	%3	937	%2	1.525	%2
1997	2.838.121	%2	1.231	%2	2.065	%3
1998	2.586.525	%2	1.041	%2	1.615	%2
1999	4.177.737	%3	1.255	%2	2.528	%4
2000	6.104.092	%4	2.112	%4	3.085	%5
2001	3.329.508	%2	1.083	%2	1.625	%2
2002	5.855.012	%4	4.044	%8	2.900	%4
2003	7.393.118	%5	5.015	%10	3.361	%5
2004	9.897.847	%7	4.454	%8	3.729	%6
2005	9.610.568	%7	4.478	%9	4.801	%7
2006	12.706.190	%9	3.916	%7	5.201	%8
2007	13.064.064	%9	2.581	%5	4.013	%6
2008	12.386.227	%9	3.398	%6	5.413	%8
2009	13.486.203	%10	5.598	%11	7.377	%11
2010	16.875.839	%12	8.396	%16	9.403	%14
المجموع	139.875.839	%100	52.433	%100	65.045	%100

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

ويدرك الصندوق مدى أهمية التخطيط لتنظيم الأعمال من أجل التميز والتفوق حيث يتم تحديد الأهداف الإستراتيجية للصندوق ضمن الخطة الإستراتيجية التي يتم إعدادها لتوضيح إطار العمل الخاص به . ويتم وضع برامج عمل تتضمن العديد من المشاريع والأنشطة الفرعية لتحقيق تلك الأهداف .

جدول رقم (2)

تقاطع الأهداف الإستراتيجية وبرامج الصندوق*

الأهداف الإستراتيجية	برامج الصندوق
المساهمة في تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة إأو متدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من إنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل للمساهمة في الحد من الفقر والبطالة	1. التمويل المباشر للمشاريع الجديدة والقائمة. 2. التمويل غير المباشر . 3. الخدمات غير المالية . 4. الشراكة والتشبيك.
الريادة والتميز في نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة	1. الخدمات الالكترونية. 2. برنامج تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات. 3. برنامج التنافسية.

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

ويسعى الصندوق منذ تأسيسه وبشكل دؤوب لتقديم الخدمات الأفضل لعملائه من المواطنين، لا سيما وأن لهذه الخدمات شقين، حيث يتمثل الشق الأول بتقديم خدمة تمويل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب برنامج التمويل المطلوب أما الشق الثاني من الخدمة فيتمثل بتقديم المساعدات غير المالية مثل التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل، فضلاً عن إعداد وتنظيم حملات التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة وكيفية إدارة المشاريع الجديدة وتطوير القائم منها لكل مواطن يطلب أو يبحث عن هذا النوع من الخدمة بالإضافة إلى خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة للمقترضين وتقديم الحوافز المادية من خلال جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة .

وفيما يلي تفصيل لأنواع البرامج وآليات تقديم الخدمة لدى الصندوق أو أي من نوافذه.

أولاً : الخدمات المالية والاقراضية

يتم تقديم خدمة التمويل للمقترض بإحدى الطريقتين، هما مباشرة أو غير مباشرة، وذلك على النوح الآتي :

أولاً : التمويل المباشر :

هو أحد البرامج التمويلية لإقراض الأفراد والجماعات والذي يتم وفقاً لآليات واجراءات مكتوبة مسبقاً، من خلال مركز الصندوق أو الفروع أو النوافذ الإقراضية المنتشرة في محافظات المملكة.

أما البرامج التمويلية التي يقدمها الصندوق من خلال الإقراض المباشر، فهي على النحو التالي :

برامج إنشاء المشاريع الجديدة

يتم تمويل الأفراد المؤهلين بحرفة أو مهنة من حملة الشهادات الجامعية من خلال هذا البرنامج بقروض سقفها (15.000) دينار لكل قرض، تسدد خلال (6) سنوات مع مهلة سداد لأول (6) أشهر بمعدل مرابحة (6.5) % ثابتة سنوياً، شريطة إقامة مشاريع مرخصة ومسجلة بشتى القطاعات .

وبلغ عدد المشاريع الممولة عبر هذا البرنامج (403) مشروع بقيمة تصل إلى (2.146.860) دينار أي بنسبة (13%) من إجمالي الإقراض المباشر، كما وفرت (645) فرصة عمل .

وصمم هذا البرنامج ليخدم تمويل المشاريع القائمة بهدف زيادة حجم أو نوع أو نشاط المشروع وبالتالي المحافظة على فرص العمل القائمة وتوفير مزيداً من فرص العمل، ومن خلال هذا البرنامج يستطيع المقترض الحصول على قرض لا يتجاوز (15.000) دينار وبمعدل مرابحة (4.5) ثابتة سنوياً لمدة (6) سنوات مع مهلة سداد تصل إلى (6) أشهر .

وقد بلغ حجم التمويل لهذا البرنامج خلال عام 2010 (2.191.585) دينار ممولاً بذلك (477) مشروع بنسبة تصل إلى 13% من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (744) فرصة عمل .

وأنشئ برنامج المشاريع الريادية بموجب اتفاقية بين صندوق التنمية والتشغيل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2002، لتمويل المشاريع التي تمتاز بمبادرة مميزة من حيث نوع المنتج أو الخدمة ومن حيث عدد فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع والموقع الجغرافي لها، كما تمتاز المشاريع الريادية بأساليب عمل جديدة ومتطورة، وبحثها عن أسواق متنوعة .

يقدم هذا البرنامج تمويل لغاية (50.000) دينار وبنسبة رابحة إسلامية (9%) متناقصة سنوياً ن بمهلة سداد تصل إلى (6) أشهر من ضمن المدة الكاملة للقرض والتي تبلغ سبع سنوات كحد أقصى.

وخلال عام 2010 بلغ عدد المشاريع الممولة (25) مشروع بقيمة تمويل تصل إلى (586.661) دينار أي بنسبة 3% من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (152) فرصة عمل .

برنامج تمكين المرأة الريفية

ويهدف هذا البرنامج لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، مما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للأسرة، ويقدم البرنامج تمويلاً بقيمة (2000) دينار كحد أقصى بمرابحة إسلامية 6.5% ولمدة(6) أشهر وبشروط ميسرة.

بلغ عدد المشاريع الممولة خلال عام 2010 (2745) مشروع بقيمة تمويل تصل إلى (5.369.500) دينار بنسبة (32%) من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (2745) فرصة عمل .

برنامج تمويل متقاعدي الضمان الاجتماعي

بدأ تفعيل هذا البرنامج عام 2009، ويهدف هذا البرنامج لتحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين من الضمان الاجتماعي، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم حيث تم توقيع الاتفاقية مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتخصيص مبلغ (5) ملايين دينار يتم إدارتها من قبل الصندوق وفقاً لشروط وآلية تمويل المشاريع الجديدة والتطوير المعمول بها في الصندوق، وبمرابحة إسلامية (6.5%) ولمدة (6) سنوات ومهلة سداد لمدة (6) أشهر .

بلغ عدد المشاريع الممولة خلال عام 2010 (140) مشروع بحجم تمويل يصل إلى (3.6.803) بنسبة (%1) من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (139) فرصة عمل .

برنامج تمويل الأقساط الجامعية ويهدف هذا البرنامج لتمويل الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين والفقراء في الجامعات الرسمية، بحيث يغطي كلفة التعليم الجامعي للطلبة المتميزين خلال فترة دراستهم الجامعية وحسب تعليمات خاصة تأخذ بعين الاعتبار مثل : التخصص الجامعي والأداء الأكاديمي، وموائمة مخرجات التعلم الجامعي مع سوق العمل، وتعطي الأولوية للطلبة من أبناء المقترضين من الصندوق، ويقدم البرنامج قرضاً بسقف أعلى (15.000) دينار ويتقاضى الصندوق عوائد التمويل الإسلامي (%5.5) ولمدة (6) سنوات ومهلة سداد لمدة (6) أشهر، ويصرف القرض على دفعات وحسب الفصول الدراسية وفقاً لآلية خاصة وبشروط سهلة وميسرة .

ومن الجدير بالذكر أن عدد القروض لعام 2010 بلغ (641)قرض بحجم تمويل يصل إلى (977.363) دينار .

برنامج تمكين سكان المخيمات :

ويهدف هذا البرنامج لتحسين المستوى المعيشي لسكان المخيمات، من خلال تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بهم حيث تم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع دائرة الشؤون الفلسطينية لتخصيص مبلغ نصف مليون دينار يتم إدارتها من قبل الصندوق وفقاً لشروط وآلية تمويل المشاريع الجديدة والتطوير المعمول بها في الصندوق وبمرابحة إسلامية 6.5% ولمدة (3) سنوات ومهلة سداد لمدة (3) أشهر.

وبلغ عدد المشاريع الممولة حسب هذا البرنامج لعام 2010 (2) مشروع بحجم تمويل يصل إلى (2000) كما ووفرت (4) فرص عمل .

برنامج تمويل سكان مناطق جيوب الفقر :

تعتبر مناطق جيوب الفقر من المناطق المستهدفة للصندوق منذ نشأته ولتعزيز دورة وخدماته تم توقيع اتفاقية مع وزارة التخطيط في شهر تشرين الأول منح بموجبها الصندوق مليوني دينار لتمكينه من توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والميكروية في مناطق جيوب الفقر .

ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين الأسر والأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في مناطق جيوب الفقر من إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل وبناءاً على هذا البرنامج يتم تمويل المشاريع الجديدة وإمكانية تمويل مشاريع تمكين المرأة الريفية بحيث لا يتجاوز سقف التمويل (10.000) دينار للمشروع الواحد بنسبة مرابحة إسلامية تبلغ (5%) وأن يكون الحد الأعلى فترة السداد (6) سنوات ومهلة سداد (6) أشهر .

وقد بلغ عدد المشاريع حتى نهاية عام 2010 حسب هذا البرنامج (770) مشروع بقيمة تمويل تصل إلى (1.795.636) دينار أي بنسبة (10%) من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (795) فرصة عمل .

مشروع دعم التمويل الدقيق:

أطلق الصندوق بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية مشروع تعزيز التمويل الإسلامي الدقيق في المملكة، ويهدف المشروع الممول من البنك الإسلامي للتنمية إلى تحسين الوضع المعيشي لشرائح مختلفة من العاطلين عن العمل من الفقراء الأردنيين النشيطين اقتصادياً والعاملين المهرة والنساء وأصحاب المشاريع الدقيقة الحديثة والأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق إتاحة خدمات التمويل لدقيق والتدريب وبناء قدرات صندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات التنموي الدقيق بالمملكة، وتعطي الأولوية لسكان مناطق جيوب الفقر والأسر المنتجة في الأرياف والبوادي .

وينقسم المشروع إلى برنامجين :

1. تمويل المشاريع الدقيقة (الميكروية) : يهدف هذا البرنامج إلى تمويل المشاريع عن طريق المرابحة الإسلامية لإنشاء مشاريع جديدة أو لتطوير مشاريع قائمة، ويصل سقف التمويل إلى مبلغ (3500) دينار أردني، ومدة السداد تصل إلى (5) سنوات، وفترة سماح تصل إلى (3) أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية، ويتقاضى الصندوق مرابحة إسلامية بما يعادل (6.5%) من قيمة التمويل المقدم للأمر بالشراء .

وقد بلغ عدد المشاريع حتى نهاية عام 2010 حسب هذا البرنامج (2329) مشروع بقيمة تمويل تصل إلى (1.787.096) دينار أي بنسبة (10%) من إجمالي الإقراض المباشر كما ووفرت (2640) فرصة عمل .

2. تمويل الأنشطة المدرة للدخل : يخدم هذا البرنامج فئة العاطلين عن العمل خريجي الجامعات أو المعاهد أو المدارس المهنية، وللعاملين المهرة وصغار الحرفيين والتجار، وللأسر الفقيرة الريفية المنتجة، ولذوي الاحتياجات الخاصة النشطين اقتصاديا، ويصل سقف التمويل إلى مبلغ (700) دينار أردني، ومدة السداد تصل إلى (24) شهراً وفترة السماح إلى (1) شهراً، ويتقاضى الصندوق مرابحة إسلامية بما يعادل (6.5%) من قيمة التمويل المقدم للأمر بالشراء .

ثانياً : التمويل غير المباشر

أحد برامج الصندوق الإقراضية والذي يعمل على إقراض مؤسسات وهيئات تتمتع بالقدرة المؤسسية، والانتشار الواسع في المحافظات بالإضافة إلى السيرة الائتمانية الجيدة، بهدف إعادة الإقراض للفئات المستهدفة من الصندوق في مناطق عمل هذه الهيئات، وتصبح هذه المؤسسات الوسيطة كأذرع مساندة لتحقيق أهداف الصندوق من خلالها، حيث بلغ إجمالي الإقراض غير المباشر 430 ألف دينار لعام 2010 وفيما يلي طرق التمويل غير المباشر التي اتبعها الصندوق :

مؤسسات التمويل الميكروية : MFI's

يعتبر صندوق التنمية والتشغيل مظلة لمؤسسات التمويل الميكروي فهو يقوم بإقراض مؤسسات التمويل الميكروية MFI's مبالغ تتراوح ما بين نصف مليون دينار إلى مليون دينار لكل مؤسسة سنويا، لإعادة إقراضها للمواطنين لتتوزع على إنشاء المشاريع الفردية والمشاريع الميكروية الرسمية وغير الرسمية، شريطة أن يخصص ما لا يقل عن 30% من مبلغ التمويل لخارج مراكز المحافظات .

حيث تم تمويل البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بمبلغ 100% ألف دينار وكذلك الشركة الأهلية لتنمية وتمويلا لمشاريع الصغيرة بمبلغ 250 ألف خلال عام 2010.

مراكز إقراض ميكروية محلية (مركز ائتمان) للجمعيات :

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم القروض الميكروية للأفراد الفقراء والباحثين عن العمل في البيئات المحلية والمناطق الريفية، من خلال تمويل الجمعيات المنتشرة في المناطق الجغرافية المختلفة البعيدة واليت لا يستطيع أفرادها الوصول إلى مركز

الصندوق أو فروعه، ويصل سقف الإقراض لهذه الجمعيات مبلغ (100) مائة ألف دينار ليتم إعادة إقراضها للموا طنين بين 200 دينار إلى 1000 دينار، وغالباً ما تكون هذه المشاريع منزلية .

فقد تم تمويل جمعية قضاء رحاب التعاونية بقيمة تمويلية وصلت إلى 30 ألف دينار وجمعية حبكا الخيرية بمبلغ 50 ألف خلال عام 2010 .

الملحق الإحصائي للنشاط الاقراضي :

جدول رقم (3)

توزيع القروض الممولة حسب القطاع لعام 2010*

قطاع المشروع	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	النسبة %	فرص العمل
صناعي	134	%2	420488	%3	255
حرفي	132	%2	454819	%3	249
خدمات	579	%7	1470746	%9	736
سياحي	28	%0.3	160234	%1	70
تمكين المرأة	3402	%42	6576300	%40	3411
قروض الطلاب	698	%9	1063298	%6	0
تجاري	3052	%38	6299954	%38	40.32
المجموع	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قطاع تمكين المرأة استحوذ على النصيب الأكبر من حجم الإقراض بنسبة 40% وهذا مؤشر يدل على اهتمام الصندوق بتطوير قدرات المرأة الأردنية في المناطق الأقل حظاً وتفعيل مشاركتها في التنمية المحلية .

جدول رقم (4)

توزيع القروض المقدمة حسب المحافظات لعام 2010*

المحافظة	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	نسبة المصروف	فرص العمل
العاصمة	1382	%17	3158308	%19	1235
اربد	1138	%14	2583892	%16	1421
الزرقاء	630	%8	1493896	%9	656
البلقاء	806	%10	1447552	%9	733
معان	496	%6	639701	%4	596
الكرك	765	%10	1649212	%10	792
الطفيلة	475	%6	916745	%6	490
المفرق	494	%6	989660	%6	613
مادبا	376	%5	924212	%6	373
عجلون	581	%7	1249710	%8	697
جرش	522	%7	840403	%5	616
العقبة	360	%4	552548	%3	531
المجموع	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

نلاحظ من الجدول رقم (4)، بأن محافظات العاصمة واربد والكرك على التوالي قد استحوذت على أعلى نسب التمويل.

جدول رقم (5)

توزيع القروض المقدمة حسب المؤهل العلمي لعام 2010*

المؤهل العلمي	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	النسبة %	فرص العمل
دون الإعدادي	1224	%15	1740696	%11	1330
إعدادي	1464	%18	2922343	%18	1636
ثانوي	4004	%50	8534247	%52	4683
مؤسسة التدريب المهني	19	%0.2	68601	%0.4	27
كلية متوسطة	304	%4	796061	%5	348
جامعي	1004	%13	2276631	%14	681
دكتور جامعي	6	%0.07	107260	%0.7	48
المجموع الكلي	8025	%100	16445839	%100.0	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

يتبين أن أعلى نسب تمويل كانت لحملة الثانوية العامة فما دون، وأن التوجه الجاد لدى الصندوق هو زيادة نسبة التمويل لدى حملة الشهادات العلمية والمهنية .

جدول رقم (6)

توزيع القروض المقدمة حسب الجنس لعام 2010*

الجنس	العدد	النسبة	المصروف	النسبة	فرص العمل
ذكر	2280	%28	6161540	%37	2739
أنثى	5745	%72	10284299	%63	6014
المجموع	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

يلاحظ من الجدول رقم (6) نجاح إستراتيجية الصندوق بخصوص تمكين المرأة، حيث بلغت نسبة التمويل الموجهة للنساء (63%)، وهي نسبة تعكس اهتمام الصندوق بهذا القطاع ودوره في العمل والإنتاج .

جدول رقم (7)

توزيع القروض المقدمة حسب دخل الأسرة لعام 2010*

فئات الدخل	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	النسبة %	فرص العمل
أقل من 100	410	%5	700940	%4	364
200-100	2768	%34	5035748	%31	3169
300-200	3732	%47	7330641	%15	3980
400-300	659	%8	1483503	%9	638
500-400	220	%3	825190	%5	265
أكثر من 500	236	%3	1069817	%7	337
المجموع الكلي	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

من الملاحظ من الرسم البياني أن دخل الأسرة الذي يتراوح ما ين (200-300) حاز على النصيب الأكبر من عدد المشاريع وقيمة التمويل بنسبة 47% و 45% على التوالي.

جدول رقم (8)

توزيع القروض المقدمة حسب الفئة العمرية لعام 2010*

الفئة العمرية	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	النسبة %	فرص العمل
أقل من 20	302	%4	405126	%2	244
30-20	3222	%10	5865531	%36	3050
40-30	2244	%28	4779102	%29	2678
50-40	1499	%19	3545531	%22	1841
أكثر من 50	758	%9	1850549	%11	940
المجموع الكلي	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

من الملاحظ من إن الفئة العمرية ما بين 30-20 سنة حازت على النصيب الأكبر من التمويل مقارنة بباقي الفئات وهذا يتناسب مع الفئة المستهدفة للصندوق

جدول رقم (9)

توزيع القروض المقدمة حسب الأقاليم لعام 2010*

الإقليم	عدد المشاريع	النسبة %	المصروف	النسبة %	فرص العمل
إقليم الشمال	2735	%34	5663666	%34	3347
إقليم الوسط	3194	%40	7023967	%43	2997
إقليم الجنوب	2096	%26	3758206	%23	2409
المجموع	8025	%100	16445839	%100	8753

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

من الملاحظ من الجدول رقم (9) إن إقليم الوسط حاز على النصيب الأكبر من عدد المشاريع وقيمة التمويل بنسبة 40 و 43 % على التوالي .

جدول رقم (10)

التمويل حسب فئات المتعطلين عن العمل من حيث الجنس والعمر والتعليم لعام 2010*

الفئة	ابرز فئات المتعطلين عن العمل	نسبة البطالة للفئة	نسبة عدد القروض الموجهة لهذه	نسبة فرص العمل
الجنس	ذكور	%10	%37	%31
	إناث	%22	%63	%69
العمر	الفئة العمرية 15-24	%60	%38	%33
التعليم	فئة التعليم الثانوي فأعلى	%54	%72	%66

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

جدول رقم (11)

فرص العمل المستحدثة*

فرص العمل المستحدثة للنصف الأول لعام 2010	
مجموع الوظائف الجديدة وفرص العمل المستحدثة بالأردن للنصف الأول	75000
عدد فرص العمل المستحدثة من الصندوق للنصف الأول	6049
نسبة المشاركة بفرص العمل المستحدثة	%8.07

* الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مساهمة الصندوق خلال النصف الأول لعام 2010 بإيجاد فرص عمل كانت قريبة من 8% من إجمالي فرص العمل والوظائف المستحدثة بالأردن وهذا دليل على دور الصندوق في الشراكة في الإصلاح الاقتصادي وحل مشكلة البطالة مع العلم بأن فرص العمل المستحدثة للصندوق خلال عام 2010 بالكامل قد بلغت 9403 فرصة عمل .

ثانياً : الخدمات غير المالية

تعتبر الخدمات غير المالية للصندوق الذراع الثانية التي تمد المواطنين بالعديد من الخدمات المساندة للإقراض والتي تهدف إلى تعزيز الروح الريادية وثقافة الاعتماد على الذات لدى المواطن الأردني، كما يدخل في صميم هذه الخدمات الدراسات والبحوث المكتبية والميدانية وفيما يلي نبذة عن أهم الخدمات غير المالية التي يقدمها الصندوق للفائت المستهدفة :

1. التدريب والتأهيل .
2. التوعية بأهمية المشاريع.
3. إعداد الدراسات والمسوحات الميدانية .
4. خدمات التأمين على الحياة.

تقوم مديرية التدريب والتخطيط بالعديد من الأنشطة كداعم أساسي وحيوي لأهداف صندوق التنمية والتشغيل، واليت تتركز على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عن طريق تعزيز قدرات الفئات المستهدفة بتقديم الدعم الفني لهذه الفئات والمؤسسات العاملة بنفس المجال .

التدريب والتأهيل

ويمكن تلخيص أهم النشاطات التي تقوم بها مديرية التدريب والتخطيط بالآتي :

1. تدريب أصحاب المشاريع القائمة على كيفية تحسين و تطوير مشاريعهم .
2. التدريب الحرفي والمهني بهدف إيجاد فرصة عمل أو إقامة مشروع خاص.
3. تدريب حملة الشهادات العلمية فيم جال تكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة فرصهم في المنافسة في سوق العمل .

التوعية بأهمية المشاريع الصغيرة

يقوم موظفو الصندوق بالترويج والتعريف بالخدمات التي يقدمها الصندوق بهدف نشر الوعي بأهمية العمل الحر والاعتماد على الذات والتركيز على الحد من شيوع ثقافة العيب في المجتمعات المحلية من مدن وأرياف وبادية وغيرها وذلك عن طريق :

1. الإجابة على كافية الاستفسارات التي ترد وغالباً ما تتضمن استفسارات عن المشاريع الصغيرة سواء كان ذلك عن طريق الهاتف أو البريد الالكتروني أو الفاكس أو تلبية دعوة إحدى الجهات التي تعمل في مجال مكافحة الفقر والبطالة لإقامة مثل هذه المحاضرات التوعوية .
2. نشر ثقافة التشغيل الذاتي والحد من ثقافة العيب في المجتمعات عن طريق عرض لقصص نجاح لمشاريع وأشخاص استفادوا من الخدمات التي يقدمها الصندوق ونجحوا في تشغيل أنفسهم وغيرهم .

3. تنظيم ورش العمل وحملات التوعية بالتعاون مع الشركاء مثل اللقاء الذي عقده مركز تعزيز الإنتاجية " إرادة " جرش في مدرسة عليمون الثانوية للبنات لعدد من الفعاليات الشعبية من أصحاب المشاريع المنزلية والتجمعات الإنتاجية المنفذة في قضاء برما في محافظة جرش معه مدير عام الصندوق.

إعداد الدراسات والمسوحات وأوراق العمل

يقوم الصندوق بإجراء المسوحات والدراسات الميدانية للتعرف على الاحتياجات الحقيقية للمناطق المستهدفة في كل محافظات المملكة، والتي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. تحديد احتياجات أهالي المنطقة من التدريب والتأهيل المبني على احتياجات سوق المنطقة .
2. تحديد احتياجات أهالي المنطقة من التدريب والتأهيل لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل وقادرة على النجاح والاستمرار.
3. تحديد الفرص المتاحة لإقامة مشاريع إنتاجية في المنطقة .
4. معرفة الآليات اللازمة للإقراض والمقترحة من قبل أهالي المنطقة .

آلية تنفيذ الدراسات:

1. عمل جلسات النقاش والعصف الذهني لتحديد الاحتياجات ومعرفة الموارد المتاحة .
2. جمع آراء قيادات المجتمع المحلي حول الاحتياجات ل\\الفعلية والحقيقية للمنطقة المستهدفة بحسب الموارد المتاحة فيها .
3. الزيارات الميدانية المخطط لها مسبقاً للمؤسسات والجمعيات والمراكز الاجتماعية في المدن والقرى والالتقاء بالقائمين عليها وتعريفهم بخدمات الصندوق .
4. الالتقاء بالفعاليات الشعبية والباحثين عن العمل على مستوى القرية وبيان أهمية العمل الحر وإقامة المشاريع الخاصة ودورها في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة والدور الذي يقوم به الصندوق في دعم هذا القطاع الهام .

لذا قام الصندوق بإجراء دراسات ميدانية للعديد من مناطق المملكة بهدف التعرف على الاحتياجات الفعلية لأهالي هذه المناطق من المشاريع المطلوبة في هذه المناطق إضافة إلى معرفة الدورات التدريبية التي تخدم الباحثين عن العلم في تلك المناطق ومعرفة آليات الإقراض الملائمة لأهل هذه المناطق والجدول رقم (12) يبين الدراسات التي تمت حسب المحافظة والمنطقة .

جدول رقم (12)

دراسات الاحتياجات التدريبية والإقراضية حسب المحافظة والمنطقة خلال العام 2010*

محافظة المفرق	الزعتري (البادية الشمالية)، أم القطين، أم الجمال، الصالحية، ارحاب، الخالدية، الضليل
محافظة البلقاء	الشونة الجنوبية، عين الباش
محافظة العاصمة	الموقر
محافظة جرش	برما
محافظة الزرقاء	الأزرق
محافظة المفرق	الزعتري (البادية الشمالية)، أم القطين، أم الجمال، الصالحية، ارحاب، الخالدية، الضليل
محافظة اربد	الطيبة
محافظة معان	الحسينية
محافظة الزرقاء	الحلابات
محافظة مادبا	العريض

* المصدر: الكتاب السنوي لصندوق التنمية والتشغيل لعام 2010.

خدمات التأمين على الحياة المقدمة للمقترضين:

يقوم الصندوق بتقديم خدمات التأمين، لتحقيق المساواة قدر الإمكان ما بين مفهوم الوظيفة والتشغيل الذاتي من خلال المشاريع الصغيرة، وذلك بتوفير الميزات الإضافية لمقترضي الصندوق لحماية أسرهم من أعباء سداد القروض في حالة الوفاة.

مفهوم التنمية:

زاد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، السمة البارزة فيه، لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات

البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لذا، فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته (خولي، 2000) .

وبدأ مفهوم التنمية يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems)، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا، وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين (غنيم، 1999).

والتنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك(بدر، 1986)).

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن (مهران، 2001).

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية . اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله (مجدي، 2007)).

من قراءتنا لنهج هذين التيارين، نرى بأنهما متفقان على ضرورة وجود قاعدة إنتاجية سليمة، مادية، وبشرية، قادرة على رفع متوسط دخل الفرد مع تحقيق كفاءة عالية لأداء المجتمع تودي إلى تزايد منتظم في إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق التزايد المتوقع في عدد السكان، على الرغم من اختلاف هذين التيارين حول أهمية التركيز على تقليص ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية، وإذا نحن حذفنا تلك الظاهرة المرتبطة بالنهج الاقتصادي الغربي القائم على التنافس في إنتاج وتبادل السلع، فإن الفكر البشري يكاد يلتقي حول ماهية التنمية كدافع إلى البناء والتقدم لزيادة دخل الفرد ورفاهية المجتمع.

وعلى هذا، تعتبر التنمية عملية واعية وموجهة، تقوم بها قطاعات شعبية واعية، خاصة وعامة، بهدف إيجاد تغيير شامل يسمو بالمجتمع إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة، لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبر فحسب، عن وجود "عملية تحولات في البناء الاقتصادي . الاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور (النيشن 2001).

انطلاقا من ذلك، ترى الدراسة أن للتنمية أساسان : فكري وآخر مادي، وهما في تفاعل متبادل ودائم يؤدي إلى نضج ثمرة التنمية فمناهج العلم وفرضياته، تخلق

الفرص المواتية للإبداع التكنولوجي، بحيث يمكن القول بأن التطور المادي لابد من أن يكون مسبوقا بتطور فكري ملازم له، كما أن الاستمرار في التقدم التكنولوجي من شأنه أن يشحذ الذهن على البحث العلمي المتواصل لاكتشاف المزيد من التقنيات.

فالتنمية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية (زكي، 1984).

والتنمية هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(علوان، 2003)، وتتصف التنمية أيضاً بالاستقرار وامتلاك عوامل الاستمرارية والدأب، وهى قابلة لصفة الاستمرار وأيضاً هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة هي النظام الحيوي والاجتماعي والاقتصادي.

وتُعرف التنمية على أنها: العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا" على نمط الحياة وتطوره (**Krajewsski,** 1994).

أهمية دراسة التنمية:

إن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع للوصول إلى قدرات ذاتية تمكنه من البناء ، وتؤكد استقلاليته، وأن التنمية الشاملة هي عملية يجب أن ترتكز على إرادة جماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة تؤدي إلى إيجاد تحولات هيكلية ضمن الإطار السياسي للدولة(موسيشيت، 1997).

وأصبح الحديث عن التنمية الشاملة بدلاً من الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلاً على حده، إذ يشير مفهوم التنمية البشرية(Human Development) إلى زيادة الفرص أمام المواطنين في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الخثلان والنسور، 2007).

ويمكن التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة ، فعندما تعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن هذه الزيادة قد لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة تساعد على الوصول إلى نظام اقتصادي واجتماعي جديد أفضل من السابق، ولذلك فقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التنمية على أنها المقدرة على تنفيذ مجموعة من التغيرات الهيكلية للمجتمع، يتحقق في ظلها توزيع عادل للدخل القومي، يؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية ، وتشمل أيضاً تقديم خدمات جيدة للمواطنين تشمل الصحة والتعليم والإسكان والثقافة والمواصلات (معلا، 2001).

وهناك معنى شمولي للتنمية، يتضمن عملية النهوض بالمجتمع ككل، والوصول به إلى حياة أفضل، وهذا ما يسعى إليه المجتمع، وهذا النهوض يتجسد في ما يلي(الحداد، 1993):

1. ضمان استمرارية الحياة، أي سد الحاجات الأساسية للإنسان من طعام ومسكن وخدمات ضرورية بأنواعها وخاصة الصحية.
2. احترام النفس:حيث أن ضمان احترام الأفراد والاعتزاز بكرامتهم داخل المجتمع أمر ضروري، وتسعى إلى تحقيقه عملية التنمية.
3. الحرية ونعني بها الحرية الاجتماعية والاقتصادية، كالتخلص من الفقر والجهل والمرض.

وتمثل التنمية ، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية(احمد،2000).

كما يتضمن اعتماد التنمية ، عنصراً جوهرياً في مخططات الدول والشركات، وخصوصاً في ما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تنظم مشاريع الاستثمارات، بغية حماية البيئة ومنع التصحر، واتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب

المأمونة، وتحسين الصرف الصحي للمجتمعات القادمة. ومن أجل معالجة الفقر في العالم سوف يتطلب ذلك منح أكثر البلدان فقراً، إعفاءً دائماً من الديون وتحقيق تجارة عادلة من خلال وصول البلدان النامية إلى الأسواق (جودة والسعدي، 2007).

وتتطلب التنمية تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وفي حين أن التنمية قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقاً تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة (الخولي، 2000) :

أولاً :النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً بما بينها من ترابط، تستلزم نهجاً متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً :حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ثالثاً :التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وإلى عدم إمكان تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مبادئ التنمية :

إن الاعتراف بالدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أدى إلى فهم أوسع وأعمق للتعقيد الذي تنطوي عليه عملية التنمية. ولقد حفز هذا الأمر مؤسسات التمويل الأجنبية والجهات المانحة إلى فرض شروط

جديدة على البلدان الفقيرة أضيفت إلى القائمة الطويلة من الشروط السابقة، ومعظم هذه الشروط الجديدة ذات طبيعة سياسة ومؤسسية، غالبا ما تتلخص في شعار جامد هو : ينبغي على الدول النامية التخلي عن التقاليد والقيم القديمة . خاصة تلك التي تتسم بطبيعة جماعية . لأنها تمثل عائقا للنمو (الخثلان والنسور، 2010).

وتفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وهذه المبادئ هي:

1. **مفهوم العدالة المبنية على الإنصاف وتأثيره على نظرية التنمية :**

وهذا المفهوم يدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف إلى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد. وهو ينفي انه يمكن تبرير نظام اجتماعي تعوض فيه عن معاناة البعض بحبوحة أكبر للمجتمع ككل. فهو يرى " أن هذا الشيء قد يكون مسهلا ، لكنه ليس عادلا إذ أنه لا يعقل أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون بالبحبوحة، وهو يزيد في هذا الشأن: إنما ليس هناك من ظلم في الفوائد الكبيرة التي يجنيها البعض، شرط أن يتحسن وضع الناس الذين لا يمتلكون الثروة، ويستنتج هذا المفهوم أنه طالما ترتبط بحبوحة كل شخص بنموذج تعاون لا يمكن بدون لأحد أن يعيش حياة هنيئة، فإن تقسيم الفوائد يجب أن يؤدي إلى جذب التعاون الإرادي لكل الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الذين يستفيدون اقل من غيرهم بسبب موقعهم، لكن ذلك لن يحصل في غياب طرح شروط معقولة فهذا التصور للعدالة يعتمد على ضرورة إلغاء المسلمات السائدة على المستوى الاجتماعي والمواقع العشوائية القائمة فعلا في التنافس حول الامتيازات السياسية والاقتصادية (الحنيطي والكرابلية، 2007).

2. مبادئ التمكين والحاكمية والمساءلة :

أصبح مفهوم " التمكين " من المفاهيم الرئيسية في تصور مقومات التنمية . وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وأن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ولو متواضعة، وليس من الإنصاف بطبيعة الحال أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية. ومن هنا ضرورة المشاركة في الحياة السياسية وضرورة تقوية الهيئات المهنية والمدنية ومشاركة الناس فيها كي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثير على اتخاذ القرارات(زكي، 1984).

وإن تقوية الهيئات والمنظمات المدنية، هي أيضا، ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آراء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى " الحاكمية " أو " حسن الإدارة " (Governance)، أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته، ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات التنمية ، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة. وتعني قابلية تحمل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية، بدلا من التقيد بالمصلحة العامة ومبادئ الإنصاف المذكورة سلفا. ويتناول هذا المبدأ الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل

النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولة وأجهزتها (مهران، 2001).

والحقيقة أن هذه المبادئ ليست جديدة أو حديثة. فالاهتمام بتحقيق المصلحة العام على صعيد المجتمع أو في العلاقات بين المجتمعات كان دائما من اهتمامات كبار الفلاسفة والأنبياء والرسل والمصلحين، والتراث العربي والإسلامي بشكل خاص حافل بالاهتمام بالعدالة والإنصاف وبالمطالبة بتحقيق مصلحة الأمة وزيادة الشورى والعلم، لكن الجهد الذي يبذل الآن في أدبيات التنمية لإعادة تأكيد هذه المبادئ بمقولات ومفاهيم عصرية يدل بوضوح على التدهور العام الحاصل في أساليب الحكم المحلية والدولية، مع يتضمنه هذا التدهور من تزايد في النزاعات الأهلية أو الإقليمية وزيادة الفقر والظلم والفساد في وسط البحبوحة العامة والتقدم العلمي والصناعي الهائل(الضمور، 1998).

3. **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:**

يعتبر أسلوب Systems approach شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة(**World Bank,** 1998).

وترى الدراسة إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

4. المشاركة الشعبية:

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية(الحداد، 1993):

أ- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، وستكون النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

ب- الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي

تحسين نوعية حياة السكان، خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

ج-يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون Chlorofluorocarbons المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

د- الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء(النيش، 2001).

5. معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
6. الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها وإعادة تمثيلها.
7. الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
8. التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
9. استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.
10. إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
11. المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً.

وترى الدراسة أن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها هي التالية :

1. الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2. التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القارات أو التأثير عليها.
3. حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.
4. التضامن، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات:

أ. للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

ب.لعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة.

ج. لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

وفي نهاية التحليل، تعتمد التنمية على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتكاملة :

1. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
2. الاعتناء بالرأسمال البشري بكل فئاته ومكوناته بحيث تتوفر للجميع المهارات والقدرات والصحة للمشاركة في دورة الإنتاج.
3. تطوير الرأسمال المجتمعي، أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الإدارة والمساءلة والإنصاف والمشاركة في اتخاذ القرارات.

النماذج التي فسرت التنمية :

1. نموذج النمو الاقتصادي:

تأثر هذا النموذج بأفكار ريكاردو David Ricardo و ادم سميث Adam smith واعتمد هذا النموذج على حرية التجارة بين الدول لزيادة سعة السوق وعلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف مع سيادة المبادرات الفردية. وان النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية ورأس المال والتقدم التكنولوجي. اعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث يساعد على إمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل مما يزيد من إنتاجية العمل (بدر، 1986).

أما بالنسبة للنمو السكاني فهو يعتمد على مستوى الأجر السائد فإذا ارتفع هذا الأجر عن حد الكفاف ارتفع عدد السكان وإذا انخفض عن حد الكفاف انخفض عدد السكان،

ولكن نظراً لأن السكان يزدادون بنسبة أكبر من الموارد المحدودة بحيث تشكل هذه الزيادة ضغط على الموارد مما يؤدي إلى تأخير سريان قانون تناقص الغلة(بندقجي، 2005).

العلاقة بين النمو السكاني ومعدل التقدم الفني سوف يولد ضغوطا سكانية على الموارد الطبيعية المحدودة مما يبطئ من النمو الاقتصادي فيصل المجتمع إلى مرحلة الركود(Stagnation) (بندقجي، 2005).

2 **نموذج والت روستو** W.W.rostow:-

قام روستو بوضع نظريته في التنمية الاقتصادية وذلك في كتابه"مراحل النمو الاقتصادي" عام The stages of Economic Growth1960

حيث يرى أن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة، وعلى أساس غير متوازن فهناك القطاع الذي يقوم بالدور القيادي في تنمية القطاعات وخاصة في مرحلة الانطلاق حيث يتم بعدها قيام قطاعات وصناعات أخرى من جراء القطاع القائد. (أبو الهيجاء، 1991).

وقسم (**Community Benchmarks,1997**) النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل حيث كل مجتمع يمكن أن يمر بها وهي:

1- المجتمع التقليدي The traditional society
2- المجتمع الذي تحقق له الشروط للانطلاق The preconditions for take off
3- مرحلة الانطلاق The take-off
4- السير نحو مرحلة النضوج The drive to maturity
5- مرحلة الاستهلاك الكبير The age of high consumption

1. **المجتمع التقليدي**:

تتميز هذه المرحلة باعتماد المجتمع على وظائف إنتاجية محدودة مبنية على علوم ووسائل فنية قديمة، ولا يعني ذلك أن يكون المجتمع راكداً حيث عن طريق زيادة المساحات المزروعة واختراعات تطبق في حقول التجارة أو الصناعة أو الزراعة لزيادة الإنتاج، كما أن نظام القيم السائد في هذه المجتمعات يقوم على أساس أن

الفرص المتوافرة لأحفاد شخص تكاد تكون هي التي كانت متوافرة لأجداد ذلك الشخص،و لعبت العائلة و القبيلة دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي.

وقد سادت هذه المرحلة في الدول قبل الثورة الصناعية كحضارة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وعالم أوروبا في القرون الوسطى(**Community Benchmarks,1997**).

2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:

تظهر فيها الشروط المهيئة للانطلاق وهي المرحلة التي يتم فيها تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم الحديث وتجنب تناقص الموارد. وقد ظهرت لأول مرة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حيث أخذت الاختراعات العلمية تستخدم في حقلي الزراعة والصناعة وكانت بريطانيا أولى الدول التي تميزت بهذه المرحلة لموقعها الجغرافي ومواردها الأولية والفرص التجارية وتنظيمها السياسي والاجتماعي.

وتتميز هذه المرحلة بتوسع نطاق التعليم وظهور قطاع الزراعة كمورد كبير للتنمية، ظهور رجال مجدين في القطاع الاقتصادي الخاص والحكومي حيث يقبلون على تعبئة المدخرات والمخاطرة في سبيل الربح تزداد حركة الاستثمار وخاصة في النقل والمواصلات وتتوسع التجارة الداخلية والخارجية ولكن كل ذلك يجري بطريقة بطيئة حيث لا يزال المجتمع متشبثا بالقيم القديمة فالتغيير الحاسم يحدث نتيجة تغيير سياسي كقيام دولة قومية مركزية كمعارضة هذه الدولة للمصالح الإقليمية لمالكي الأراضي أو للدولة المستعمرة. (**Community Benchmarks,1997**)، وتميزت هذه المرحلة بتغير تدريجي في المفاهيم والمعتقدات لدى أفراد المجتمع وزاد الشعور بالكرامة الإنسانية أو التغير بهدف توفير حياة أفضل للأولاد وتوسيع نطاق التعليم أو الرفاه العام.(الحنيطي والكرابلية، 2007)

3. مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة عند روستو أهم المراحل في حياة المجتمعات الحديثة لأنها الفترة التي تتلو زوال المعيقات التي تعترض سبيل النمو المستمر.

تزول العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر ويرتفع معدل الاستثمار من 5% من الدخل القومي إلى 10% وتقدم في التكنولوجيا والاختراعات والتوسع في

القطاع الصناعي،وظهور إطارات اجتماعية وسياسية تستغل الوفورات في القطاعات الحديثة والتي تدفع عجلة التنمية بمعدلات كبيرة.

وانتشار الأساليب الحديثة في القطاع الزراعي مثلما انتشرت في الصناعة ومن الأمثلة على هذه المرحلة بريطانيا حيث حددت مرحلة الانطلاق بالعقدين التاليين لعام 1873 والولايات المتحدة و فرنسا بالعقود السابقة لسنة 1860 و قدوم هذه المرحلة ما بين عشرين عاما و ثلاثين عاما. (**Community Benchmarks,1997).**

4. السير نحو النضوج:

عرف روستو النضوج بأنه المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية وهي المرحلة التي يظهر فيها الاقتصاد أن لديه المعرفة التقنية والمهارة الإدارية بحيث تمكنانه من إنتاج أي صنف يختاره من بين كل الأصناف.

حيث تتسارع الصناعات الجديدة وتتباطيء الصناعات القديمة فمثلا ينتقل الاهتمام من الفحم والحديد و الصناعات الهندسية الثقيلة التي رافقت فترة السكك الحديدية إلى الآلات والأدوات و الصناعات الكيماوية والكهرباء كما حدث في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا و الولايات في نهاية القرن التاسع عشر، تتميز هذه المرحلة باستثمار 10-20% من الدخل القومي ويرتفع الدخل بمعدل اكبر من معدل النمو السكاني وزيادة فرص العمل وتوفير الرفاه العام لأفراد المجتمع ونمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني حيث الفترة التي يحتاجها المجتمع للانتقال من بداية الانطلاق إلى النضوج 60 سنة أي حوالي 40 سنة تستغرق هذه المرحلة(1994، **Render).**

5. الاستهلاك الكبير:

هي الفترة التي تتجه فيها القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية وظهور الرفاه الاجتماعي وهذه هي الفترة التي يكاد الأمريكيون أن يخرجوا منها وعندما توصلت بعض المجتمعات إلى النضوج في القرن العشرين حدث أمران:

1. ارتفع دخل الفرد إلى مستوى عالٍ بحيث أصبح الكثير من الناس القدرة على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن والملبس أي لديهم القدرة على استهلاك بعض الكماليات.

2. حدث تغير جذري في تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة العاملين في الوظائف الإدارية وفي الوظائف التي تتطلب مهارة معينة، وكذلك زادت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، كل هذه التغيرات أدت إلى التغير في نظرة المجتمع إلى التطور والتقدم بحيث أصبح أمراً ضرورياً يسعون لتحقيقه.

إن هذه المرحلة التي يزداد توجيه الموارد فيها نحو إنتاج المستهلكات الثابتة، ونحو توزيع المنتجات على أساس شعبي، حيث في الولايات المتحدة كانت نقطة التحول في خط التجميع الذي أنشأه هنري فورد سنة 1913- 1914 ولكن هذه المرحلة لم تصل نتائجها المنطقية إلا في العقد الثالث ويذكر روستو أن مرحلة ما بعد الاستهلاك يستحيل التنبؤ بها. (**Krajewsski,1994**).

3- النموذج النفسي:

أهتم هذا النموذج بالعوامل النفسية ومن أهم من بحثوا في هذا المجال إلى التحصيل يمكن أن توجد لدى الأشخاص من ثقافات مختلفة، وإن هذه الحاجة ترتبط بالتنمية والنمو الاقتصادي، ويقول ماكيلاند أن الناضجين الكبار يمكن أن ينموا هذه الحاجة وأيضاً الكفاءة والإبداع والمغامرة من خلال برامج تدريبية وكذلك بالنسبة للأطفال.(**Anderson,1994**).

4- الثنائيات:

يعود هذا النموذج للعديد من العلماء مثل دور كايم حيث قسم المجتمعات إلى مجتمعات ذات تضامن ميكانيكي وأخرى ذات تضامن عضوي إلى معقدة،(هاريسون،1998: 25). وهناك ماكس فيبر حيث النماذج التقليدية ونماذج حديثة، ووضع بويك ثنائي الاقتصاد حيث يوجد اقتصاد تقليدي زراعي وآخر متقدم متطور حديث، وبشكل عام فهناك مجتمعات مختلفة تحتاج للتنمية لتصبح مجتمعات متقدمة (**Community Benchmarks,1997**).

2.2 الدراسات السابقة

أ. الدراسات العربية

دراسة(جودة والسعدي، 2007) بعنوان :" قياس جودة خدمة الإقراض لدى

صندوق التنمية والتشغيل من وجهة نظر متلقي الخدمة"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى جودة الإقراض لدى صندوق التنمية والتشغيل من وجهة نظر متلقي الخدمة، والتعرف على الجهود المبذولة لتوفير مقومات الحياة وتحقيق مستوى معيشي أفضل للفئات الأكثر حرماناً في الأردن، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة والتمويل والتدريب والتوعية من أجل المساهمة في القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة والخاصية بقياس جودة خدمة الإقراض المقدمة من الصندوق تم تطوير استبانة على عينة عشوائية بلغت (260) مقترضاً. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من جودة الإقراض لدى صندوق التنمية والتشغيل والمتغيرات المشار إليها في فرضيات الدراسة والمتعلقة بالبعد المادي للقرض، والشروط والضمانات المطلوبة، والإجراءات المتبعة، ومعاملة الموظفين، والمرافق والتسهيلات، كما أوضحت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين العوامل الديمغرافية كالعمر، والجنس، والتعليم، ومجال العمل، ونوع القرض، وطبيعة المشروع ومستوى جودة الإقراض، ولقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات التي من أهمها ضرورة الاهتمام بأبعاد جودة الخدمة المقترحة في الدراسة، وأن يقوم الصندوق بمراجعة الشروط والضمانات بحيث يتم منح القروض عل ضمانة المشروع المقام، وضرورة تطوير الخدمات المقدمة للمقترضين من أصحاب الشهادات الجامعية والمشاريع المقدمة للمرأة.

دراسة (الخثلان والنسور، 2010) بعنوان :" قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل، وكذلك قياس دور هذه المشروعات في التشغيل، وقياس الإنتاجيتين الكلية المتوسطة والجزئية لعناصر الإنتاج المستخدمة في تلك المشروعات، وأخيراً قياس مرونة إحلال عناصر الإنتاج في تلك المشروعات.

توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الخدمية الصغيرة الممولة من الصندوق قد حققت الكفاءة الاقتصادية التي تفوق نسبياً ما حققته المشروعات الأخرى، كما وجد أن المشاريع الزراعية الصغيرة الممولة تعتمد على عنصر العمل بدرجة كبيرة في توليد

الإنتاج، فيما وجد أن المشروعات الصغيرة الأخرى ضعيفة التأثر بهذا العنصر مقارنة برأس المال، كما توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الخدمة الصغيرة حققت المتوسط الأعلى للإنتاجية لعناصر الإنتاج.

وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة الأجور أو أسعار الفوائد أدى إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل ومستويات التشغيل في معظم المشروعات الصغيرة ما عدا المشروعات السياحية منها.

اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: اهتما الصندوق بمنح التمويل الصغير الموجه للقطاعين الخدمة والحرفي والسياحية، وإيقاف العمل ببرامج التمويل الموجه نحو القطاع الزراعي.

أجرى (الطويسي، 2011) دراسة بعنوان" دور سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من(420) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن تصورات العاملين في سلطة إقليم البتراء نحو دور السلطة في التنمية ذات مستوى مرتفع.
2. أن تصورّات العاملين في سلطة إقليم البتراء نحو جوانب التنمية جاءت بدرجة مرتفعة.
3. وجود أثر لأبعاد دور السلطة في التنمية في جوانب التنمية، وأن أبعاد دور السلطة في التنمية مجتمعة تفسر ما مقداره (46.9%) من التباين في تنمية المجتمع المحلي.

وفي دراسة قامت بها (الصرايرة، 2008) بعنوان "توزع السكان الحضر والتخطيط للمراكز للمشاريع التنموية في محافظات جنوب الاردن". وشملت محافظات الكرك والطفيلة ومعان وتناولت الدراسة تطور المدن الصغيرة والمتوسطة كمراكز حضرية بهدف تطويرها لتصبح مراكز جاذبة للمشاريع التنموية. وتوصلت الباحثة إلى نتائج

عديدة بعضها يتعلق بخصائص السكان والأخرى بالمشاريع التنموية وأهمها وجود مادة خام محلية مناسبة لقيام مشاريع صناعية توفر مصادر للدخل في الهوامش، وتعمل على تطوير الخدمات والبنية التحتية فيها، كما أن لها تأثيراً على المناطق المحيطة وتؤدي لقيام مراكز تنموية، Growth Centers وأن استغلال الموارد المتوفرة يجب أن يتضمن الحفاظ على البيئة، وأن الكثافة السكانية الحسابية والفيزولوجية لمنطقة الدراسة هي دون مثيلاتها بالنسبة للمحافظات الأخرى في الأردن وكذلك انخفاض معدل النمو السكاني في محافظات الجنوب بسبب الهجرة من هذه المحافظات وارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث في هذه المحافظات قياسا بمحافظات المملكة نتيجة توفر فرص العمل في المدن وسيطرة العادات والتقاليد البدوية.

وفي دراسة (الرواشده، 2007) بعنوان "مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية الريفية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك". تناولت الدراسة واقع سكان الريف في أربعة ألوية بمحافظة الكرك بالأردن (قصبة الكرك والمزار والقصر وعي) وآراءهم حول المشكلات التي يواجهونها وبرامج التنمية المقترحة لحلها، وقد أظهرت الدراسة أن الظروف الطبيعية في المنطقة تساعد على قيام نشاط زراعي، وإن مستوى الدخل والخدمات الاجتماعية في هذه المنطقة هو أقل من مثيله في المحافظات الأخرى بالأردن. وبالإضافة لذلك توضح الدراسة أن السكان المحليين يعرفون مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية وأهمها:- انخفاض الدخل والفقر والبطالة والمشكلات الزراعية وتدني مستوى الخدمات والبنية التحتية، وإن لديهم برامج لحلها أهمها:- برنامج القروض الميسرة وبرنامج الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والتنمية الزراعية وبرنامج التدريب المهني وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء السكان حول المشكلات التي يواجهونها.

وأجرى (الكساسبة، 2004) دراسة بعنوان "أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي". وتهدف هذه الدراسة إلى تفحص أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي بعد عقدين من إنشائها. وتوضح الدراسة الميدانية ونتائج اختبار Z الآثار التنموية الإيجابية على المجتمع المحلي في منطقة الدراسة، وشملت عينة الدراسة (689) مبحوثاً. فقد ازداد عدد السكان وزادت معهم الخدمات الاجتماعية والبيئية وزادت

معدلات الدخل وتناقصت معدلات البطالة بسبب وجود الجامعة، كما خرّجت الجامعة آلاف الطلبة، وساهمت بالبحث العلمي لخدمة المنطقة، ووفرت برامج لخدمة المجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى فلا بد من تخطيط حضري أفضل حول الجامعة لمعالجة مشكلات الازدحام، ولا بد من المزيد من البحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة الدراسة، زيادة على الاهتمام بتطوير مستوى التدريب المهني للسكان.

وأجرى (الخولي، 2000) دراسة بعنوان "الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة". وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الإدارة والبيئية والتنمية المستدامة، وبحثت الدراسة مفاهيم التنمية المستديمة والإدارة البيئية وملامح إستراتيجية العمل البيئي العربي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك غياباً لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

ب. الدراسات الأجنبية:

قام جبسون (Gibson,2009) بدراسة حول تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية في أمريكا اللاتينية، والتي أوضحت وجود آثار اقتصادية للمشاريع التنموية على الخدمات والبنية التحتية والبيئية، وأن المشاريع التنموية تحقق عوائد اقتصادية للمنطقة شريطة المحافظة على جمال البيئة. وأن المشاريع التنموية وسيلة لتنويع الاقتصاد وتحاشي الركود الاقتصادي بما توفره من دخل وعمال.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أن دراستين منها فقط تناولت الخدمات التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل وهي (جودة والسعدي، 2007 ؛ والخثلان والنسور، 2010)، فالدراسة الأولى تناولت قياس جودة خدمة الإقراض، والدراسة الثانية هدفت إلى قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من هذا الصندوق، أما باقي الدراسات التي استعرضها الباحث فكانت تصف الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمحافظة الطفيلة

ومنها دراسة (الخولي، 2000)، ومنا ما تناولت هذا الوصف ولكن بالنسبة للمرأة فقط كدراسة (الكساسبة، 2004).

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تهدف إلى دراسة أثر صندوق التنمية والتشغيل على مستوى معيشة المستفيدين من أبناء الطفيلة فقط، فهي تميزت بمتغيراتها كزيادة الدخل، والمستوى التعليمي، وزيادة رأس مال المشروع، واستمراريته.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تناول الباحث في هذا الفصل وصفاً تفصيلياً لإجراءات الدراسة، وذلك من خلال الحديث عن منهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، ثم الانتقال إلى الحديث عن أداة الدراسة، وأهدافها، وخطوات بنائها، وطريقة حساب صدقها وثباتها، بالإضافة إلى طريقة توزيع أداة الدراسة، ويخلص الباحث إلى توضيح المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل النتائج.

1.3 منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات وتحليها بالطرق الإحصائية المناسبة.

3. 2 مجتمع الدراسة

تكون المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة من جميع المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة الطفيلية والبالغ عددهم(413) مبحوثاً وذلك بناء على إحصائيات صندوق التنمية والتشغيل. والجدول الآتي يبين تفاصيل مجتمع الدراسة:

جدول رقم (13)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
المؤهل التعليمي	الثانوية العامة فاقل	26	%7.6
	دبلوم كلية مجتمع	89	%26.0
	بكالوريوس	209	%61.1
	دراسات عليا	18	%5.3
النوع الاجتماعي	ذكر	208	%60.8
	أنثى	134	%39.2
العمر	20 سنة أو أقل	65	%19.0
	من 21-30 سنة	141	%41.2
	من 31-40 سنة	123	%36.0
	41 سنة فأكثر	13	%3.8
نوع المشروع	خدمات	84	%24.6
	صناعي	87	%25.4
	زراعي	53	%15.5
	حرفي	118	%34.5
نوع القرض المطلوب	فردي	184	%53.8
	جماعي	30	%8.8
	تطوير مشروع	100	%29.2
	ريادي	28	%8.2
قيمة القرض	1999دينار فما دون	105	%30.7
	2000- 4999 دينار	90	%26.3
	5000- 9999 دينار	76	%22.2
	10000 دينار فأكثر	71	%20.8
عدد القوى العاملة في المشروع	1-3 أفراد	263	%76.9
	4 أفراد فأكثر	79	%23.1

يلاحظ من الجدول (1) أنه فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي فقد كانت أعلى نسبة لصالح الذكور حيث بلغت (60.8%)، في حين جاءت نسبة الإناث (39.2%).

وبالنسبة لمتغير العمر فقد شكل أفراد المجتمع الذين تراوحت أعمارهم (من 21-30 سنة) ما نسبته (41.2%)، يليهم أفراد المجتمع الذين تراوحت أعمارهم ما بين (31-40 سنة) بنسبة مقدارها (36%)، يليهم أفراد المجتمع الذين تراوحت أعمارهم ما

بين(20 سنة أو أقل) بنسبة مقدارها (19%)، وأخيراً جاء أفراد المجتمع الذين كانت أعمارهم (41 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة وبنسبة مقدارها (3.8%).

وفيما يتعلق بنوع المشروع فقد شكل أفراد المجتمع الذين حصلوا على قرض لمشروع خدماتي ما نسبته (24.6%)، وأن (25.4%)من أفراد مجتمع الدراسة حصلوا على قرض لمشروع صناعي، وأن (15.5%)من أفراد مجتمع الدراسة حصلوا على قرض لمشروع زراعي، في حين أن (34.5%)من أفراد مجتمع الدراسة حصلوا على قرض لمشروع حرفي.

فيما يتعلق بمتغير المؤهل التعليمي فقد تبين أن أعلى نسبة كانت من لأفراد المجتمع الحاصلين على درجة البكالوريوس حيث بلغت (61.1%) يليها نسبة أفراد المجتمع الحاصلين على درجة دبلوم متوسط إذ بلغت (26%)، يليها نسبة أفراد المجتمع الحاصلين على درجة الثانوية العامة فما دون والتي بلغت (7.6%)، وأخيراً جاءت نسبة أفراد المجتمع الحاصلين على الدراسات عليا والتي بلغت (5.3%).

فيما يتعلق بنوع القرض المطلوب فقد كانت أعلى نسبة لصالح قرض فردي حيث بلغت (53.8%)، يليها نسبة تطوير مشروع حيث بلغت (29.2%)، يليها نسبة قرض جماعي حيث بلغت (8.8%)، في حين جاءت نسبة القرض الريادي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت (8.2%).

وبالنسبة لمتغير قيمة القرض فقد شكل أفراد المجتمع الذين تراوحت قيمة قروضهم (1999دينار فما دون) ما نسبته (30.7%)، يليهم أفراد المجتمع الذين تراوحت قيمة قروضهم ما بين (2000-4999 دينار) بنسبة مقدارها (26.3%)، يليهم أفراد المجتمع الذين تراوحت قيمة قروضهم ما بين(5000-9999دينار) بنسبة مقدارها (22.2%)، وأخيراً جاء أفراد المجتمع الذين كانت قيمة قروضهم (10000دينار) في المرتبة الأخيرة وبنسبة مقدارها (20.8%).

وبالنسبة لمتغير عدد القوى العاملة في المشروع فقد كانت أعلى نسبة لصالح الذين لديهم قوى عاملة من (1-3 أفراد) حيث بلغت (76.90%)، في حين جاءت نسبة الذين لديهم قوى عاملة (4 أفراد فأكثر) (23.1%).

3.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (61) مستفيداً ومستفيدة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، منهم (32) ذكراً، و (29) أنثى. والجدول الآتي يبين عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها بالتفصيل.

جدول (14)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	32	52.5
	إناث	29	47.5
نوع المشروع	خدمات	29	47.5
	صناعي	8	13.1
	زراعي	20	32.8
	حرفي	4	6.6
المؤهل	ثانوية فاقل	35	57.4
	دبلوم	13	21.3
	بكالوريوس	12	19.7
	دراسات عليا	1	1.6
العمر	20سنة فاقل	0	0
	21-30	38	62.3
	31-40	21	34.4
	41	2	3.3
نوع القرض	فردي	52	85.2
	جماعي	5	8.2
	تطوير مشروع	4	6.6
	ريادي	0	0
المجموع الكلي		61	%100

4.3 أداة الدراسة

لما كانت الدراسة الحالية تهدف إلى إظهار أثر صندوق التنمية والتشغيل على مستوى الطبقات الفقيرة في محافظة الطفيلة، فقد قام الباحث بتطوير استبانه مستعيناً بالدراسات السابقة ذات الصلة للاستفادة من الطرق والأفكار التي استخدمت في كتابتها وصياغة بنودها، والرجوع إلى الدليل المعتمد لصندوق التنمية والتشغيل الصادر من المؤسسة نفسها، ومقابلة ذوي الاختصاص في هذا المجال، بحيث تشتمل هذه الاستبانة على محورين أساسين، المحور الأول:المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة والتي تشمل (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، نوع المشروع، والعمر، ونوع القرض)، بينما يشمل المحور الثاني على فقرات الاستبانة التي يستجيب لها أفراد عينة الدراسة، وقد انقسمت إلى مجالات، هي: أولاً: البعد المادي للقرض، وثانياً: الشروط والضمانات، وثالثاً: دور الصندوق في إحداث التنمية حيث اشتملت الأداة على (27) فقرة مقسمة على المجالات الثلاثة الآنفة الذكر.

وقد تطلب إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) القيام بالخطوات الآتية:

1. **تحديد هدف الاستبانة** المتمثل في التعرف على أثر صندوق التنمية والتشغيل على مستوى الطبقات الفقيرة في محافظة الطفيلة .
2. **تحديد محتوى الاستبانة:** حيث أنه لا تتوفر قائمة بالفقرات التي اعتمدها الباحث، لذا فقد اعتمد لاشتقاق وتحديد محتوى الاستبانة على ما يلي:
   1. دراسة أهداف واستراتيجيات بنك التنمية والتشغيل في خدمة الزبائن، والأهداف التي بُني عليها المشروع في الأساس والخدمات التي يقدمها.
   2. الإطلاع على بعض الدراسات والرسائل العلمية ذات الصلة بمشكلة الدراسة التي كانت الاستبانة أداة لها، للاستفادة من الأفكار والطرق التي استخدمت في كتابتها وصياغة بنودها، مثل دراسة (جودة والسعدي، 2007)، ودراسة (الخثلان والنسور، 2010).

كما استخدم الباحث المقياس الخماسي حسب مقياس ليكرت أمام كل فقرة من الاستبانة (موافق تماماً، موافق، موافق بدرجة قليلة، غير موافق، غير موافق تماماً). وقد أعطي درجة (4-5) موافق تماماً، ومن(3-3.99) موافق، ومن (2.00-2.99)

موافق بدرجة قليلة، ومن (1.00 -1.99) غير موافق، ومن (0.00 – 0.99) غير موافق تماماً.

صدق الأداة

للتحقق من صدق محتوى الأداة تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين ، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد طُلب منهم إبداء الرأي في بنود وفقرات وأبعاد الاستبانة وتدوين ملاحظاتهم من حيث:

أ. مدى انتماء الفقرات لكل بعد من أبعاد الاستبانة.

ب. مدى ملائمة الفقرات من حيث الصياغة اللغوية.

ج. مدى مناسبة الفقرات للبيئة الأردنية.

وتم اعتماد آراء المحكمين على أن فقرات الاستبانة مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه، وتم الإبقاء على الفقرات التي وافقت عليها هيئة المحكمين على أنها تمثل الجانب الذي أعُدت من أجله بالإضافة إلى الصياغة اللغوية وكانت مؤشرات الإبقاء على الفقرات التي اتفق عليها (80%) على الأقل من المحكمين، وبناء على ذلك تم حذف وإضافة وتعديل بعض الفقرات ووضعها في صورتها النهائية انظر (الملحق أ).

5.3 متغيرات الدراسة

أولا: المتغير المستقل ويشمل ما يلي:

1. التسهيلات الممنوحة من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة الطفيلة.
2. النوع الاجتماعي.

ثانياً: المتغير التابع : مستوى معيشة المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل في محافظة الطفيلة، ويشمل المستويات الآتية:

أ- زيادة دخل المستفيدين.

ب- المستوي التعليمي للأسر المستفيدة من الصندوق.

ج- استمرارية المشروع.

د- زيادة رأس مال المشروع.

هـ- الحد من البطالة.

6.3 المعالجات الإحصائية

استخدمت الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16.1) (The Statistical Package of Social Sciences) في معالجة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة بالنسبة للمعلومات الأولية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. معامل ارتباط بيرسون.
4. تحليل الانحدار البسيط.
5. اختبار (ت) للعينات المستقلة (T.test).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث يتضمن الإجابة عن أسئلة الدراسة بطريقة مفصلة، ويلي كل نتيجة للسؤال مناقشة وافية لهذه النتيجة، ومدى اتفاقها مع ما تم عرضه من دراسات سابقة ومدى الاختلاف معها.

1.4 عرض النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المقترضين على أبعاد الاستبانة والجدول(15) يبين ذلك:

جدول(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المقترضين على أبعاد الاستبانة

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
البعد المادي للقرض	3.25	0.70	2	متوسط
بعد الشروط والضمانات	3.15	0.82	3	متوسط
دور الصندوق في إحداث التنمية	3.82	0.88	1	مرتفع
الكلي	3.41	0.71		متوسط

يتبين من الجدول(15) أن مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين جاء متوسطاً وبمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (0.71)، وقد جاء بعد دور الصندوق في إحداث التنمية في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.88)، في حين جاء بعد الشروط والضمانات في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.82).

ويمكن أن تفسر نتيجة السؤال الحالية بأن المستفيدين من قروض التنمية والتشغيل يرون أن هذه القروض تحدث نهضة في التنمية المحلية تعود بالفائدة عليهم لأن الصندوق يوفر لهم الأموال التي من خلالها يقومون بعمل المشاريع التي تحقق طموحاتهم وتجني لهم ثماراً وأرباحاً جعلتهم يشعرون بالرضى عن عمل الصندوق ومنجزاته، لكن نجد في المقابل أن بعد الضمانات والشروط جاء بالمرتبة الأخيرة على الرغم انه جاء في مرتبة متوسطة إلا أنه يشير إلى مدى دقة بنك التنمية والتشغيل في إجراءات القروض لديه، حيث أنه يشدد على هذه القروض ويركز على ان هذه القروض فقط لإنشاء المشاريع الصغيرة للأسر المحتاجة، والدليل على ذلك أن القروض لا تعطى دفعة واحدة وإنما على دفعات بعد الكشف عن البدء بالمشروع وإشعار البنك بالدليل القطعي الجدية في عمل المشروع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الخثلان والنسور، 2010) ودراسة (جودة والسعدي، 2007) حيث أظهرت هذه الدراسات وجود مستوى مقبول من جودة خدمة الإقراض لدى صندوق التنمية والتشغيل.

السؤال الثاني: هل لصندوق التنمية والتشغيل أثر على مستوى معيشة المستفيدين من أبناء محافظة الطفيلة من خدمات الصندوق؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1) هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على زيادة دخل أبناء محافظة الطفيلة؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون والجدول(16) يبين ذلك:

جدول(16)

معامل ارتباط بيرسون بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وأبعاده وبين زيادة الدخل

البعد	معامل الارتباط
البعد المادي للقرض	.458**
بعد الشروط والضمانات	.324*
دور الصندوق في إحداث التنمية	.657**
الكلي	.552**

** دال إحصائياً عند (0.01).

* دال إحصائياً عند (0.05).

يتبين من الجدول(16) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وزيادة الدخل، حيث بلغ معامل الارتباط (0.552)، وقد حل بعد دور الصندوق في إحداث التنمية في المرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغ (0.657)، في حين جاء بعد الشروط والضمانات أخيراً بمعامل ارتباط بلغ (0.324).

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة الدخل، والجدول(17) يبين ذلك

جدول(17)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة الدخل

المصدر	R^2	B	الخطأ	beta	t	الدلالة
الثابت		-236.983	85.194		-2.782	.007
مدى مساهمة الصندوق	0.305	124.462	24.470	.552	5.086	.000

يتبين من الجدول(17) وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة الدخل، حيث كانت قيمة (ت)= 5.086. وقد فسر متغير مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ما مقداره (30.5%) من التباين الكلي في زيادة الدخل.

ويمكن أن تفسر النتيجة الحالية بمقدار الزيادة التي رأها أفراد عينة الدراسة على الزيادة في الدخل لديهم، حيث بلغت الزيادة على دخلهم حسب ما اثبت التحليل ما نسبته (30%) وهي زيادة من وجهة نظر الباحث مجزيه ودالة على الفرق المتميز الذي أحدثه صندوق التنمية والتشغيل في تحسين مستوى معيشة المستفيدين من قروض الصندوق في زيادة دخلهم.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع دراسة (الخثلان والنسور، 2010) التي أظهرت أن المشروعات الخدمية الصغيرة الممولة من الصندوق قد حققت الكفاءة الاقتصادية وعملت على زيادة دخولهم.

2) هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على المستوى التعليمي للأسر في محافظة الطفيلة؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون والجدول(18) يبين ذلك:

جدول(18)

معامل ارتباط بيرسون بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وأبعاده وبين المستوى التعليمي للأسر في محافظة الطفيلة

البعد	معامل الارتباط
البعد المادي للقرض	.552**
بعد الشروط والضمانات	.501**
دور الصندوق في إحداث التنمية	.574**
الكلي	.618**

** دال إحصائياً عند (0.01).

يتبين من الجدول(18) وجود علاقة ايجابية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل والمستوى التعليمي للأسر، حيث بلغ معامل الارتباط (0.618)، وقد حل بعد دور الصندوق في إحداث التنمية في المرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغ (0.574)، في حين جاء بعد الشروط والضمانات أخيراً بمعامل ارتباط بلغ (0.501).

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في المستوى التعليمي للأسر، والجدول(19) يبين ذلك

جدول(19)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في المستوى التعليمي للأسر

المصدر	R^2	B	الخطأ	beta	t	الدلالة
الثابت		-3.089	.841		-3.672	.001
مدى مساهمة الصندوق	0.382	1.459	.242	.618	6.039	.000

يتبين من الجدول(19) وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في المستوى التعليمي للأسر، حيث كانت قيمة (ت)= 6.039، وقد

فسر متغير مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ما مقداره (38.2%) من التباين الكلي في المستوى التعليمي للأسر.

تتفق النتيجة الحالية للسؤال مع الأسئلة السابقة من حيث ان صندوق التنمية والتشغيل يسهم بشكل فعّال في تحسين مستوى معيشة المستفيدين منه، حيث ظهر أن المستوى التعليمي للأسر تحسن بعد إنشاء المشاريع الصغيرة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل من حيث زيادة عدد أفراد الأسر الدارسين في الجامعات، ونحن نعلم أن الدراسة في هذه الأيام مكلفة، خصوصاً على الأسر الفقيرة، وازدياد أعداد الدارسين في الجامعات بعد إنشاء المشاريع عنه من قبل إنشاء هذه المشاريع يعني أنها وفرت دخلاً لأصحاب المشاريع ساهم إلى حد ما في رفع المستوى التعليمي لهذه الأسر المستفيدة من الصندوق.

3) هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على استمرارية المشروع؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون والجدول(20) يبين ذلك:

جدول(20)

معامل ارتباط بيرسون بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وأبعاده وبين استمرارية المشروع

البعد	معامل الارتباط
البعد المادي للقرض	.489**
بعد الشروط والضمانات	.311*
دور الصندوق في إحداث التنمية	.431**
الكلي	.464**

** دال إحصائياً عند (0.01).

* دال إحصائياً عند (0.05).

يتبين من الجدول(20) وجود علاقة ايجابية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل واستمرارية المشروع ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.464)، وقد حل البعد المادي للقرض في المرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغ (0.489)، في حين جاء بعد الشروط والضمانات أخيراً بمعامل ارتباط بلغ (0.311).

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في استمرارية المشروع ، والجدول(21) يبين ذلك

جدول(21)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في استمرارية المشروع

المصدر	R^2	B	الخطأ	beta	t	الدلالة
الثابت		-1.126	.975		-1.154	.253
مدى مساهمة الصندوق	0.216	1.129	.280	.464	4.028	.000

يتبين من الجدول(21) وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في استمرارية المشروع، حيث كانت قيمة (ت)= 4.028، وقد فسر متغير مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ما مقداره (21.6%) من التباين الكلي في استمرارية المشروع.

يمكن أن تفسر النتيجة الحالية للسؤال بأن صندوق التنمية والتشغيل يركز على استمرارية المشروع ومتابعته وفق إجراءات رسمية أقرها المشروع، كما ويركز على مشاريع نوعية لدرجة أن هذا الصندوق يشترط إحضار دراسة جدوى للمشروع المنوي إقامته مما يعني ان هذه المشاريع قامت على أسس سليمة ويرغب أصحابها باستمرارها كونها تدر دخلاً جيداً لهم، وبالتالي فإن هذه النتيجة تظهر أن المشاريع التي أقيمت في محافظة الطفيلة بتمويل من صندوق التنمية والتشغيل استمرت لسنوات طويلة ولا زالت مستمرة وممن الممكن أنها تطورت كذلك.

4) هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على زيادة رأسمال المشروع؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون والجدول(22) يبين ذلك:

جدول(22)

معامل ارتباط بيرسون بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وأبعاده وبين زيادة رأسمال المشروع

البعد	معامل الارتباط
البعد المادي للقرض	.376**
بعد الشروط والضمانات	.547**
دور الصندوق في إحداث التنمية	.478**
الكلي	.536**

** دال إحصائياً عند (0.01).

يتبين من الجدول(22) وجود علاقة ايجابية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وزيادة رأسمال المشروع، حيث بلغ معامل الارتباط (0.536)، وقد حل بعد الشروط والضانات في المرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغ (0.547)، في حين جاء البعد المادي للقرض أخيراً بمعامل ارتباط بلغ (0.376).

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة رأسمال المشروع، والجدول(23) يبين ذلك

جدول(23)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة رأسمال المشروع

المصدر	R^2	B	الخطأ	beta	t	الدلالة
الثابت		-2871.76	1211.096		-2.371	.021
مدى مساهمة الصندوق	0.287	1694.649	347.864	.536	4.872	.000

يتبين من الجدول(23) وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة رأسمال المشروع ، حيث كانت قيمة (ت)= 4.872، وقد فسر متغير مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ما مقداره (28.7%) من التباين الكلي في زيادة رأسمال المشروع.

ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بنتيجة السؤال السابق الذي بين أن صندوق التنمية والتشغيل ساهم إلى حد كبير في استمرارية المشروع، واستمرارية المشروع تعني أن أصحاب هذه المشاريع يستفيدون منها وبالتدريج يرتفع رأس مال المشروع عما كان عليه، فقد أظهرت النتيجة أن نسبة الارتفاع في رأس المال في هذه المشاريع جاء ما يقرب (28.7%) وهذه نتيجة ايجابية تدلل على نوعية هذه المشاريع، كما تدلل على قوة إجراءات صندوق التنمية والتشغيل بحيث أن المستفيدين فقط هم من يأخذوا القرض والراغبين بكل تأكيد في بناء هذه المشاريع وتطويرها والاستفادة منها.

5) هل يؤثر صندوق التنمية والتشغيل على الحد من البطالة (عدد القوى البشرية العاملة في المشروع)؟

للإجابة عن السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون والجدول(24) يبين ذلك:

جدول(24)

معامل ارتباط بيرسون بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وأبعاده وبين عدد القوى البشرية العاملة في المشروع (الحد من البطالة)

البعد	معامل الارتباط
البعد المادي للقرض	.525**
بعد الشروط والضمانات	.508**
دور الصندوق في إحداث التنمية	.406**
الكلي	.542**

** دال إحصائياً عند (0.01).

يتبين من الجدول(24) وجود علاقة ايجابية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل عدد القوى البشرية العاملة في المشروع، حيث بلغ معامل الارتباط (0.542)، وقد حل البعد المادي للقرض في المرتبة الأولى بمعامل ارتباط بلغ (0.525)، في حين جاء بعد دور الصندوق في إحداث التنمية أخيراً بمعامل ارتباط بلغ (0.406).

كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة، والجدول(25) يبين ذلك

جدول(25)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة

المصدر	R^2	B	الخطأ	beta	t	الدلالة
الثابت	0.294	-.493	.372		-1.325	.190
مدى مساهمة الصندوق		.529	.107	.542	4.957	.000

يتبين من الجدول(25) وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في الحد من البطالة، حيث كانت قيمة (ت)= 4.957، وقد فسر متغير مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل ما مقداره (29.4%) من التباين الكلي في الحد من البطالة.

أظهرت نتائج هذا السؤال أن صندوق التنمية والتشغيل ساهم إلى حد مقبول بالتخفيف من البطالة وبالتالي التخفيف من الفقر الذي يعاني منه الراغبين بالاستفادة من هذا الصندوق، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن صندوق التنمية والتشغيل لا يعطي القروض إلا للعاطلين عن العمل، وبالتالي يخفف من البطالة، مما ينعكس تلقائياً على التخفيف من حدة الفقر، وقد يخفف كذلك من البطالة بشكل أكبر من خلال تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع، وبالتالي ساهم في التخفيف حسب إمكانياته من التخفيف من الفقر في محافظة الطفيلة.

السؤال الثالث: هل توجد فروق في مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة والجدول(26) يبين ذلك:

جدول(26)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت	الدلالة
ذكر	3.32	.73	59	1.041-	0.302
أنثى	3.51	.69			

تشير النتائج الواردة في الجدول(26) إلى عدم وجود فروق في مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت قيمة (ت)= 1.041.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن صندوق التنمية والتشغيل لا يفرق في التعامل والإجراءات والقروض حسب متغير النوع الاجتماعي، أي أن الصندوق ساهم في تحسين مستوى معيشة المستفيدين منه بغض النظر عن جنسهم.

تلخيص النتائج

يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

1. يساهم صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين بدرجة متوسطة وبمعدل (3.14).
2. وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل وزيادة الدخل.
3. وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في المستوى التعليمي للأسر.
4. وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في استمرارية المشروع.
5. وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في زيادة رأسمال المشروع.

6. وجود علاقة ايجابية بين مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل عدد القوى البشرية العاملة في المشروع.
7. عدم وجود فروق في مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة من وجهة نظر المقترضين تعزى لمتغير الجنس.

2.4 **التوصيات**

توصي الدراسة الحالية بعدد من التوصيات، نجملها بالآتي:

1. العمل على زيادة عدد البنوك التي تساهم في خدمة ذوي الدخل المحدود أو الطبقة الفقيرة للعمل على الحد من البطالة والفقر.
2. مراجعة الصندوق للشروط والضمانات المطلوبة من المقترضين؛ لأن أغلب طالبي القروض من الفئات الفقيرة أو العاطلين عن العمل الذي ليس لديهم القدرة على توفير الكفلاء أو الضمانات.
3. ضرورة ربط صندوق التنمية والتشغيل وغيره من الصناديق ذات الأهداف المشتركة بأولويات التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيلة.

المراجع

أ. المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان فضل (1991) **الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

أحمد، عبد الباقي صابر(2000) **المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة**، جامعة المنيا، كلية الآداب.

بدر، ماجد (1986) الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المنافذ لامتصاص الفائض في عرض العمل، **مجلة التنمية**، عدد 161، ص80-83، عمان.

بندقجي، محمد (2005) المشاريع الصغيرة في مدينة جرش مشاكل ومعوقات، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عدد1، مجلد 35، ص62-76، عمان.

جودة، جمال مصطفى والسعدي، باسم يوسف، 2007، قياس جودة خدمة الإقراض لدى صندوق التنمية والتشغيل من وجهة نظر متلقي الخدمة، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية** : العلوم الإنسانية، 10 (2) 283-302.

الحداد، عوض(1993) **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993م.

الحراحشة، فواز (2009) **دور جامعة اليرموك في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

الحنيطي، دوخي عبد الرحيم والكرابلية، عماد، 2007، **دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، دار الشروق، عمان.**

الخثلان، خالد عبد الله والنسور، إياد عبد الفتاح، 2010، **قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن**، محافظة الخرج السعودية.

الخولي، أسامة (2000) **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19-21 أكتوبر.

الرفوع، محمد سلمان يعقوب، 2009، **الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان محافظة الطفيلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الرواشدة، طارق (2007) مواقف السكان المحليين تجاه استراتيجيات التنمية المقترحة في أربعة ألوية بمحافظة الكرك، **مؤتة للبحوث والدراسات**، (مج 13)، ع ، ص21-35.

الزعبي، بشير خالد (2007) **واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في المملكة الأردنية الهاشمية**، كلية الاقتصاد، الجامعة الأردنية، منظمة المرأة العربية.

زكي، رمزي (1984) المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الصرايرة، هند (2008) **توزع السكان الحضر والتخطيط للمراكز للمشاريع التنموية في محافظات جنوب الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية.

الضمور، هاني (1998) **تسويق الخدمات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الطويسي، باسم (2011) **دور سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر العاملين في الإقليم**، دار وائل للنشر، عمان.

علوان، محمد حسن (2003) كيفية قياس مستوى جودة الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات المصرفية الأردنية، **مجلة الإداري**، عدد92، ص77-107.

غنيم، عثمان (1999) **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان، دار صفاء، 1999م.

الكساسبة، صالح (2004) أثر جامعة مؤتة في تنمية المجتمع المحلي، **مؤتة للبحوث والدراسات**، (مج 19)، ع 3.

مجدي، سعد مجدي، 2007، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان.

معلا، ناجي ذيب (2001) **الأصول المصرفية في التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مهران، علي (2001) **العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة – دولة الكويت حالة تطبيقية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، 19-21شباط، القاهرة.

موسشيت، دوجلاس (1997) **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م.

النيش، نجاة (2001) **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات**، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت.

النسور، إياد (1999) **دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2006) **مجلة أمانينا**، السنة الأولى، عمان، ص118-121.

الجمعية العلمية الملكية (1998) **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المنتفعين**، عمان.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (1994) **مجالات المشاريع التنموية الصغيرة المتاحة للمرأة الأردنية**، تحليل اقتصادي واجتماعي، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2012) **محافظة الطفيلة البرنامج التنموي للأعوام الثلاثة** (2012-2014)، موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الموقع الإلكتروني لصندوق التنمية والتشغيل http://www.defjo.net/site/ar

ب. المراجع الأجنبية

Anderson، E.، W. Fornell & R. Donald (1994) Customer satisfaction، market share، and profitability: Findings from Sweden. **Journal of Marketing** 58، 53-66.

Community Benchmarks (1997) ، **Huron County Micro – Enterprise Impact** ،Evaluation Model ، Canada .

Krajewsski، I. & I. Ritzman (1994) Operation Management Strategy and Analysis. Adison، **Wesley Publishing Co.Inc**.، p.385.

Render، B. & H. Jay (1994) Principles of Operation Management. Boston:**Allyn and Bacon**، p. 97.

World Bank (1998) ، **An Application of Islamic Banking Principles to Microfinance** ، Regional Bureau for Arab States.

ملحق رقم (أ)

الاستبانة في صورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

تحكيم

السيد/ السيدة: ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بدراسته الموسومة بـ " مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد واضعاً بين يديكم استبانة الدراسة راجياً أن تضعون ملاحظاتكم وآرائكم على الفقرات من حيث:

1. مدى انتماء الفقرات لكل بعد من أبعاد الاستبانة.
2. مدى ملائمة الفقرات من حيث الصياغة اللغوية.
3. مدى مناسبة الفقرات للبيئة الأردنية.

علماً أن هدف الدراسة هو إظهار أثر صندوق التنمية والتشغيل على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في محافظة الطفيلة.

وأقبلوا فائق الاحترام

الباحث

مهند قطامين

القسم الأول: معلومات شخصية:

أولاً : ضع إشارة (√) حول الإجابة المناسبة :

1- المؤهل العلمي : ( ) ثانوية عامة فما دون. ( ) دبلوم كلية مجتمع .
( ) بكالوريوس . ( ) دراسات عليا .

2- العمر : ( ) 20 سنة فأقل . ( ) 21-30 سنة .
( ) 31-4 سنة . ( ) 41 سنة فأكثر .

3- نوع المشروع : ( ) خدمات . ( ) صناعي.
( ) زراعي . ( ) حرفي .

4- النوع الاجتماعي : ( ) ذكر. ( ) أنثى.

5- نوع القرض المطلوب : ( ) فردي . ( ) جماعي.
( ) تطوير مشروع . ( ) ريادي .

6- قيمة القرض: ( ) 1999دينار فما دون . ( ) 2000- 4999 دينار.
( ) 5000- 9999 دينار . ( ) 10000 دينار فأكثر .

7- ضمانات القرض تبعاً للمنطقة التنموية:

نوع الضمان / المنطقة التنموية	رهن أرض زراعية	اقتطاع من الراتب	رهن عقارات	رهن محل تجاري	رهن أرض تجارية أو للسكن
لواء القصبة					
لواء بصيرا					
لواء الحسا					

8- استخدامات القرض تبعاً للمنطقة التنموية:

نوع الضمان / المنطقة التنموية	شراء مستلزمات	شراء محل تجاري	شراء مواشي أو أبقار	إنشاء حرفة	أخرى
لواء القصبة					
لواء بصيرا					
لواء الحسا					

9- عدد القوى العاملة في المشروع : ( ) 1-3 أفراد . ( ) 4 أفراد فأكثر.

10- العائد على دخل المقترض --------------------

القسم الثاني: يرجى قراءة الفقرات ووضع إشارة (√) تحت البديل الذي يوافق خياركم.

الرقم	الفقرة	درجة الإجابة				
		موافق تماما	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماما
	البعد المادي للقرض					
1.	يعتبر مبلغ القرض المقدم من قبل الصندوق كاف للقيام بالمشروع.					
2.	يقدم الصندوق القرض بفائدة مخفضة.					
3.	قيمة القسط الشهري الممكن اقتطاعه شهرياً يتناسب مع إمكانيات المشروع.					
4.	فترة أو مدة سداد القرض كافية.					
5.	فترة السماح لتسديد القرض التي يمنحها الصندوق مناسبة.					
6.	مصاريف التأسيس المطلوبة للمشروع (إيجار، ماء، كهرباء، رخص) يمكن توفيرها قبل الحصول على القرض.					
7.	طريقة صرف القرض حسب أسلوب المشروع تزيد من التزامي في المشروع.					
	الشروط والضمانات					
8.	تحديد أعمار المقترضين أو الكفلاء من قبل الصندوق لا تشكل عقبة أمام الحصول على القرض.					
9.	يمكن الحصول على الكفلاء ضمن شروط الصندوق بسهولة.					
10.	يمكن للمقترضين عمل جدوى اقتصادية للمشروع دون مساعدة الصندوق.					
11.	شروط الخبرة أو التعليم لا تشكل عقبة في الحصول على القرض من الصندوق.					
12.	يمكن الحصول بسهولة على عروض الموردين حسب شروط الصندوق.					
13.	يرغب الكثير من الموردين التعامل مع الصندوق وذلك للثقة وسهولة تحصيل أموالهم.					
14.	الضمانات المطلوبة من رهن عقار أو أرض أو كفالة بنكية يمكن تلبيتها بسهولة.					
15.	تحتاج الشروط والضمانات المطلوبة من الصندوق تسهيل وتبسيط لتلائم المقترضين.					
	دور الصندوق في إحداث التنمية					
16.	يسعى الصندوق إلى دعم المشاريع التنموية في محافظة الطفيلة.					
17.	يخصص الصندوق جزء من أرباحه لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية.					
18.	يساهم الصندوق في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.					
19.	يساهم الصندوق في دعم الاقتصاد المحلي والوطني.					
20.	يقوم الصندوق بإنشاء مشاريع للتخفيف من حدة البطالة في المحافظة.					
21.	يقوم الصندوق بإنشاء مشاريع للتخفيف من حدة الفقر في المحافظة.					
22.	يقوم الصندوق بتقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع					
23.	يساهم الصندوق في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي.					
24.	يهدف الصندوق إلى توجيه الدعم الاقتصادي الذي يخدم المجتمع المحلي.					
25.	تساهم القروض التي يمنحها الصندوق في الإنعاش الاقتصادي وبالتالي في تمويل					

	التنمية المحلية					
.26	تساهم القروض التي يمنحها الصندوق في تطوير المؤسسات المصغرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة					
.27	يساهم الصندوق في تحفيز تشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها					

ملحق رقم (ب)

الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي الموظفة الفاضلة:

أخي الموظف الفاضل :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس **مدى مساهمة صندوق التنمية والتشغيل في تنمية محافظة الطفيلة**، راجياً التلطف بتعبئة فقرات هذه الاستبانة، بالإجابة على جميع فقراتها بدقة وموضوعية لاستخدام بياناتها استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مؤتة. علماً بأن جميع المعلومات في هذه الاستبانة ستعامل بسرية وموضوعية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

القسم الأول: معلومات شخصية:

أولاً : ضع إشارة (√) حول الإجابة المناسبة :

1- المؤهل العلمي : ( ) ثانوية عامة فما دون. ( ) دبلوم كلية مجتمع .
( ) بكالوريوس . ( ) دراسات عليا .

2- العمر : ( ) 20 سنة فأقل . ( ) 21-30 سنة .
( ) 31-4 سنة . ( ) 41 سنة فأكثر .

3- نوع المشروع : ( ) خدمات . ( ) صناعي.
( ) زراعي . ( ) حرفي .

4- النوع الاجتماعي : ( ) ذكر. ( ) أنثى.

5- نوع القرض المطلوب : ( ) فردي . ( ) جماعي.
( ) تطوير مشروع . ( ) ريادي .

6- قيمة القرض: ( ) 1999دينار فما دون . ( ) 2000- 4999 دينار.
( ) 5000- 9999 دينار . ( ) 10000 دينار فأكثر .

7- ضمانات القرض تبعاً للمنطقة التنموية:

نوع الضمان	رهن أرض	اقتطاع من	رهن عقارات	رهن محل	رهن أرض تجارية

المنطقة التنموية	زراعية	الراتب		تجاري	أو للسكن
لواء القصبة					
لواء بصيرا					
لواء الحسا					

8- استخدامات القرض تبعاً للمنطقة التنموية:

نوع الضمان / المنطقة التنموية	شراء مستلزمات	شراء محل تجاري	شراء مواشي أو أبقار	إنشاء حرفة	أخرى
لواء القصبة					
لواء بصيرا					
لواء الحسا					

9- عدد القوى العاملة في المشروع : ....

10- العائد على دخل المقترض ....

11- عدد أفراد الأسرة المستفيدين من الدراسة على حساب المشروع ....

12. مدة استمرار المشروع...........................

13. الزيادة في رأس مال المشروع ....

القسم الثاني: يرجى قراءة الفقرات ووضع إشارة (√) تحت البديل الذي يوافق خياركم.

الرقم	الفقرة	درجة الإجابة				
		موافق تماما	موافق	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	غير موافق تماما
	البعد المادي للقرض					
.28	يعتبر مبلغ القرض المقدم من قبل الصندوق كاف للقيام بالمشروع.					
.29	يقدم الصندوق القرض بفائدة مخفضة.					
.30	قيمة القسط الشهري الممكن اقتطاعه شهرياً يتناسب مع إمكانيات المشروع.					
.31	فترة أو مدة سداد القرض كافية.					
.32	فترة السماح لتسديد القرض التي يمنحها الصندوق مناسبة.					
.33	مصاريف التأسيس المطلوبة للمشروع (إيجار، ماء، كهرباء، رخص) يمكن توفيرها قبل الحصول على القرض.					
.34	طريقة صرف القرض حسب أسلوب المشروع تزيد من التزامي في المشروع.					
	الشروط والضمانات					
.35	تحديد أعمار المقترضين أو الكفلاء من قبل الصندوق لا تشكل عقبة أمام الحصول على القرض.					
.36	يمكن الحصول على الكفلاء ضمن شروط الصندوق بسهولة.					
.37	يمكن للمقترضين عمل جدوى اقتصادية للمشروع دون مساعدة الصندوق.					
.38	شروط الخبرة أو التعليم لا تشكل عقبة في الحصول على القرض من الصندوق.					
.39	يمكن الحصول بسهولة على عروض الموردين حسب شروط الصندوق.					
.40	يرغب الكثير من الموردين التعامل مع الصندوق وذلك للثقة وسهولة تحصيل أموالهم.					
.41	الضمانات المطلوبة من رهن عقار أو أرض أو كفالة بنكية يمكن تلبيتها بسهولة.					
.42	تحتاج الشروط والضمانات المطلوبة من الصندوق تسهيل وتبسيط لتلائم المقترضين.					
	دور الصندوق في إحداث التنمية					
.43	يسعى الصندوق إلى دعم المشاريع التنموية في محافظة الطفيلة.					
.44	يخصص الصندوق جزء من أرباحه لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية.					
.45	يساهم الصندوق في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.					
.46	يساهم الصندوق في دعم الاقتصاد المحلي والوطني.					
.47	يقوم الصندوق بإنشاء مشاريع للتخفيف من حدة البطالة في المحافظة.					
.48	يقوم الصندوق بإنشاء مشاريع للتخفيف من حدة الفقر في المحافظة.					
.49	يقوم الصندوق بتقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع					
.50	يساهم الصندوق في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي.					
.51	يهدف الصندوق إلى توجيه الدعم الاقتصادي الذي يخدم المجتمع المحلي.					
.52	تساهم القروض التي يمنحها الصندوق في الإنعاش الاقتصادي وبالتالي في تمويل					

					التنمية المحلية	
					تـساهم القـروض التـي يمنحهـا الـصندوق فـي تطـوير المؤسـسات المـصغرة إلــى مؤسسات صغيرة ومتوسطة	.53
					يساهم الصندوق في تحفيز تشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	.54